

دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا¹

د. سحر عبود*

د. أسماء مليجي**

ملخص

تهدف هذه الدراسة الرصد والتحليل للتداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تحليل هذه التداعيات على مصادر النمو وعلى قطاعاته الاقتصادية المختلفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، ناقشت الدراسة أهم السياسات التي تبنتها مصر لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي، كما قدمت الدراسة محاولة لتقدير الآثار المحتملة لتداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام مدخل دالة الإنتاج وبالاعتماد على منهجية ديناميكيات النظم.

وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة المقترحات حول أهم التدخلات المطلوبة والتي يمكن من خلالها دفع مصادر النمو الاقتصادي ومساندة قطاعاته المختلفة أثناء وبعد الأزمة، كما أكدت الدراسة على أن الأزمة الحالية ربما تكون بمثابة فرصة لإعادة الأولويات الخاصة بالإنتاج العام بشقيه الجاري والاستثماري، وتوجيه الأولوية نحو قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتبارهم أهم محفزات النمو في الأجل الطويل.

الكلمات الدالة:

فيروس كورونا- النمو الاقتصادي- السياسات الاقتصادية - دالة الإنتاج - الإنتاجية الكلية للعوامل

Abstract

Promoting Egypt's Economic Growth in Light of Corona Crisis

This study aims to investigate the potential consequences of Covid-19 on Egyptian economic growth and its main sources as well as the different implications on the various economic sectors.

To achieve that, the study discusses the most important policies which have been adopted by the government to mitigate different repercussions of covid-19 on the economic growth. Also, a quantitative methodology is applied to measure the expected implications of Covid 19 on economic growth using cob-Douglas production function approach by Systems Dynamics methodology. In addition, the study proposed a set of policies to mitigate the impacts of COVID-19 on the economy, and to facilitate strong and fast recovery.

Finally, the study emphasized that the current crisis may be an opportunity to reconsider the priorities of the public expenditure allocation towards sectors of education, health, scientific research and ICT, that are considered to be main drivers of long run growth.

Key Words:

Covid-19 – Economic Growth – Economic Policies – Production Function- Total Factor Productivity

1 تتقدم الباحثتان بجزيل الشكر إلى الأستاذة/ هبة الله هشام- المدرس المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي على جهودها المتميز في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للورقة.

* مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

** مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

مقدمة

يواجه العالم اليوم أزمة إنسانية جديدة بدأت في الصين (COVID-19) وانتشرت عبر العديد من دول العالم. ويتوقع أن تفوق في تداعيتها الاقتصادية والاجتماعية آثار أي أزمة سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009/2008 الأمر الذي جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (1929-1939). ولن تقف حدود التأثير لهذه الأزمة على متغيرات الاقتصاد العالمي فقط بل ستمتد إلى رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد الأزمة وبداية ظهور أنماط جديدة في مختلف المجالات لم يكن يتوقع أن تحدث بهذا الشكل وبهذه السرعة. فبخلاف الخسائر الإنسانية، تسببت الأزمة في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل عام 2020، الأمر الذي يفرض تداعياته على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم بما فيها مصر.

وتأتي أزمة كورونا لتفرض على الاقتصاد المصري تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي يعاني منها. ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الإقتصاد منذ عقود، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016 والذي قد بدأ يسفر عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها معدل النمو الاقتصادي الذي قدر بنحو 5.6% خلال عام 2018/2019 مقابل 4.2 في عام 2016/2017.

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات، فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2008/2009 مقابل 7% على مدى العامين السابقين للأزمة وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير وما نتج عنها من اضطرابات تسببت في تعطل المصانع وتوقف الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى 1.8% لعام 2010/2011 مقابل 5.1% لعام 2009/2010. ويتوقع أن تتجاوز الأزمة الحالية في تأثيراتها الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين صدمتين خارجية وداخلية معا.

أهداف الدراسة

انطلاقاً من أن معدل النمو الاقتصادي هو أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية محل اهتمام صانعي السياسات والاقتصاديين باعتباره أحد المتغيرات الحاكمة للتنمية الاقتصادية كما أكدت الأدبيات وبرهنت عليه التجربة الآسيوية، تهتم الدراسة بتناول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو

الاقتصادي في مصر وأهم السياسات التي تبنتها مصر للحد من الآثار السلبية التي فرضتها الأزمة على الاقتصاد المصري.

وتأسيساً على أهمية دراسة واختبار أثر العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والتي ترتفع أهميتها في وقت الأزمات والتي غالباً ما يصحبها عدم اليقين، تقدم الدراسة محاولة لتقدير الأثر المتوقع لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر.

وإيماناً بالدور الحيوي الذي تلعبه السياسات ليس فقط في تحديد الأثر الصافي لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته ومن أهمها النمو وإنما في قدرته على التعافي والانطلاق بعد الأزمة. تهدف الدراسة إلى طرح بعض المقترحات حول أهم التدخلات المطلوبة والتي يمكن من خلالها دفع مصادر النمو ومساندة قطاعاته المحركة أثناء وبعد الأزمة.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** في توصيف وتحليل التداعيات الاقتصادية المختلفة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي عالمياً ومحلياً. هذا فضلاً عن توصيف وتحليل وتقييم السياسات المختلفة التي طبقتها مصر وكذلك دول العالم لتقليل التداعيات السلبية التي خلفتها الأزمة على الاقتصاد. بالإضافة الي استخدام **المنهج الكمي** في تقدير الأثر المتوقع لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك بالاعتماد على مدخل دالة الإنتاج، وباستخدام منهجية ديناميكيات النظم (System Dynamics Methodology).

محتويات الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة أجزاء بخلاف المقدمة والخاتمة وهي:

أولاً: تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي

ثانياً: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر

ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة على مستوى العالم وفي مصر

رابعاً: تقدير الأثر المتوقع لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر: مدخل دالة الإنتاج

خامساً: السياسات المقترحة لدفع النمو الاقتصادي في مصر

أولاً: تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي

أظهرت تقديرات المؤسسات الدولية أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا قد تتجاوز أي تداعيات لأزمات سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008/2009 الأمر الذي

جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (1929-1939). ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أبرزها أنها ترتبط بعدم اليقين حول خصائص الفيروس وتوقيت احتواء الأزمة والسيطرة عليه، كما أنها أزمة أثرت على جانبي العرض والطلب معاً، وكذلك اتساع النطاق الجغرافي لها، وتأثر كافة القطاعات بها في نفس الوقت، وأخيراً أن سبب الأزمة غير اقتصادي له آثار اقتصادية واجتماعية بعكس الأزمات السابقة التي كانت بدايتها اقتصادية أو مالية بالأساس.

وقد تسببت الأزمة في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل عام 2020 الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم، والذي كان يحقق معدل نمو بطيء قبل الأزمة الحالية. وقد تفاوتت تقديرات المؤسسات الدولية لحجم الخسائر على الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة. وقد قدرت مؤسسة بلومبرج أن الأزمة تسببت في خسائر بلغت 2.7 تريليون دولار¹، بينما قدر بنك التنمية الآسيوي (ADB) حجم الخسائر للناج العالمي ما بين 77 مليار و347 مليار. (ADB,2020)

كما قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب في انخفاض الإنتاج العالمي وخسائر في قطاع التصدير وحده وصلت إلى 50 مليار دولار. وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر بنحو 62 مليار دولار ويتوقع أن تتجاوز 100 مليار. (UNCTAD,2020)

كما قدرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر الأولية لهذه الأزمة قد تصل إلى زيادة المتعطلين بنحو ما يقرب من 25 مليون على مستوى العالم مقابل 22 مليون عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/2009 وذلك في مارس لعام 2020 إلا أن متابعه أعداد المتعطلين نتيجة للأزمة تشير إلى تجاوز هذا العدد (ILO,2020).

وأخيراً، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة تتراوح ما بين 30-40% من قيمتها وتراجع عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة تتراوح بين 50-70% لعام 2021/2020 عن مثيلتها في عام 2021/2019.

¹ www.bliimberg.com (accessed 20 March 2020)

أما عن تأثير الأزمة على معدل النمو الاقتصادي العالمي فقد بادرت كافة المنظمات الدولية بإصدار توقعاتها عن النمو الاقتصادي لعام 2020 ومنها مؤسسة ماكينزي (MC kinesy)، والتي رصدت ثلاث سيناريوهات محتملة لتأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي وهي: السيناريو الأول الخاص بسرعة التعافي، والذي يتوقع أن يحدث انخفاض طفيف في معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 من 2.5% إلى 2%، بينما يتوقع السيناريو الثاني الخاص بالركود الاقتصادي تراجعاً في النمو العالمي ليسجل قيماً تتراوح بين 1% و 1.5%. بينما يفترض السيناريو الأخير الدخول في ركود عالمي مزمّن نتيجة الوباء، وبهذا السيناريو لن يتجاوز النمو الاقتصادي 0.5% وقد يتحول إلى معدلات سالبة (MckinseyCompany, 2020)

وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في ظل السيناريو الأول من 2.39 إلى 1.95% لعام 2020، وفي ظل السيناريو الثاني إلى 1.21%، ومعدلات سالبة في السيناريو الثالث.

كما توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 2.4% لعام 2020 مقابل 2.9% في العام السابق، ومع انتشار الفيروس عالمياً واشتداد حدته قد يصل إلى 1.5% وهو معدل لم يشهده حتى وقت أزمة 2009/2008. (OECD,2020)

وقد خفض صندوق النقد الدولي (IMF) توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في أبريل لعام 2020 ليصل -3% في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في عام 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وعلى مستوى الدول يتوقع أن يكون تراجع النمو أكبر في الدول المتقدمة (معدل نمو -6.1%) أما الدول الناشئة والنامية يتوقع تراجعاً أقل (معدل نمو -1%) (IMF,2020).

هذا ويتم مراجعة كافة التقديرات السابقة بشكل دوري في ضوء المستجدات المرتبطة بانتشار الفيروس وإمكانية السيطرة عليه.

ثانياً: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر

لن ترتبط تداعيات أزمة كورونا على النمو في مصر فقط بظهور الفيروس بها، وإنما يتوقع تأثر النمو منذ ظهوره في الصين وانتشاره في الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم شركاء رئيسيين لمصر. وبالتالي سوف تتأثر متغيرات الاقتصاد المصري باضطراب سلاسل التوريد العالمية، وانخفاض الطلب العالمي، وتراجع معدل الاستثمار، وتوقف الأنشطة الاقتصادية في العديد من دول العالم، وتراجع معدلات نمو التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية العديدة التي تبنتها مختلف الدول لمواجهة الفيروس.

لذا فمن المتوقع أن تظهر آثار الأزمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر اعتباراً من الربع الثالث من العام المالي 2020/2019 حيث بداية تداعيات الأزمة على الصين ثم العالم ثم مصر وتستمر للربع الأخير في أفضل الأحوال وقد تمتد إلى أكثر من ذلك وفقاً لإمكانية السيطرة على الفيروس عالمياً ومحلياً.

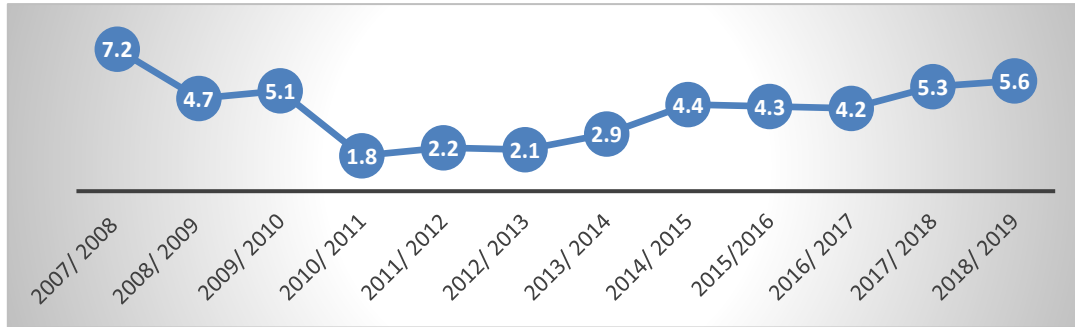
ويتوقع أن يكون للأزمة تداعيات عديدة على معدل النمو الاقتصادي من منظور الطلب والعرض مما يتطلب أن نعرض بإيجاز مصادر النمو من حيث الاستخدامات والقطاعات المختلفة قبل أن نبدأ بتوقع تداعيات الأزمة عليه.

1. النمو الاقتصادي قبل أزمة كورونا

تأتي جائحة كورونا لتفرض على الاقتصاد المصري تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي يعاني منها الاقتصاد المصري. ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد منذ عقود، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي بدأ منذ 2016 بالشراكة مع صندوق النقد الدولي. وقد أسفرت الإصلاحات المتضمنة في البرنامج عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 5.6% خلال عام 2019/2018 مقابل 4.2% في عام 2017/2016، وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

خلال الفترة (2007/2006 – 2019/2018)



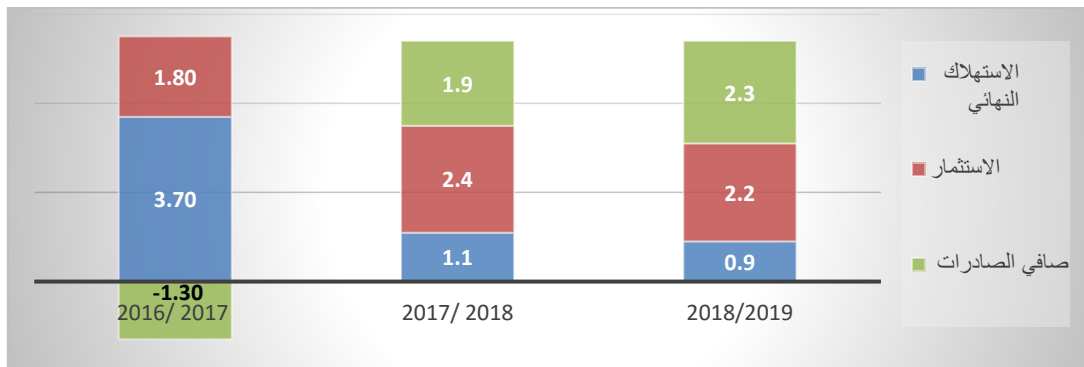
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الاداء الاقتصادي والاجتماعي، أعداد مختلفة.

تم تقدير حجم الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية) بنحو 5.170 تريليون دولار، 70% منه للقطاع الخاص و30% للقطاع العام وذلك للعام المالي 2019/2018. أعلى مستوى الاستخدامات

بلغ الاستهلاك الإجمالي 4.7 تريليون جنيه خلال العام المالي 2019/2018 وبالتالي يستحوذ الاستهلاك على 90% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي (81% للاستهلاك الخاص و9% للاستهلاك الحكومي)

على الرغم من أن الطلب الاستهلاكي النهائي ظل هو المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي إلا أن أهميته شهدت تراجعاً اعتباراً من العام المالي 2018/2017 مقابل زيادة أهمية الاستثمار لتمثل ما يزيد عن 40% من النمو المتحقق، وارتفعت المساهمة الإيجابية لصافي الصادرات في النمو كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (2): مصادر النمو آخر ثلاث سنوات مالية

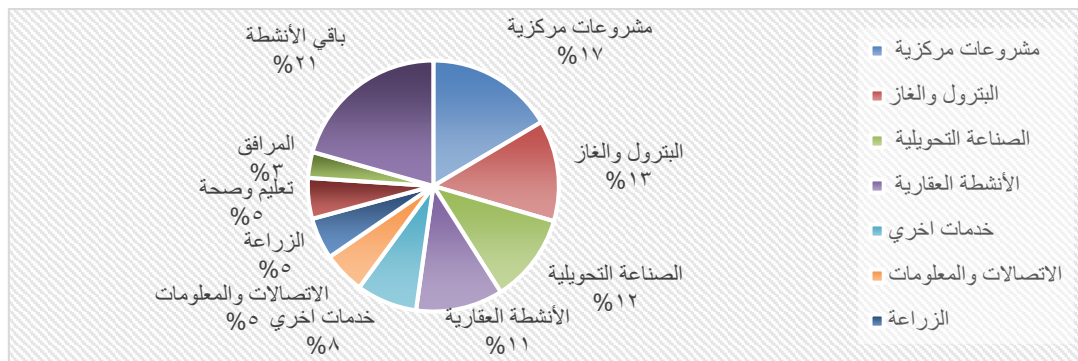


المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)، "النشرة الاقتصادية الشهرية"، مارس.

وعلى مستوى الاستثمارات، تقدر الاستثمارات الكلية بنحو 970 مليار جنيه عام 2019/2018 مقابل 739 مليار جنيه بزيادة أسمية بنسبة 31%. وبلغ معدل الاستثمار للناتج المحلي 17.7% مقابل 16.7% في العام السابق. وبمقارنة معدل الاستثمار 17.7% بمعدل الادخار 6.2% يتضح أنه مازال هناك فجوة تقدر بأكثر من 10 نقاط مئوية، مما يؤكد على الحاجة لمزيد من دفع معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخل الحقيقية وفي نفس الوقت شدة الحاجة لجذب الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي.

بينما يقدر الاستثمار الخاص بنحو 484.2 مليار جنيه خلال عام 2019/2018 مقابل 316.4 مليار في العام السابق بزيادة 53%. ويمثل الاستثمار الخاص 51% من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة خلال العام المالي نفسه.

شكل(3): هيكل الاستثمارات الكلية للعام المالي 2019 /2018



المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)، "النشرة الاقتصادية الشهرية"، مارس.

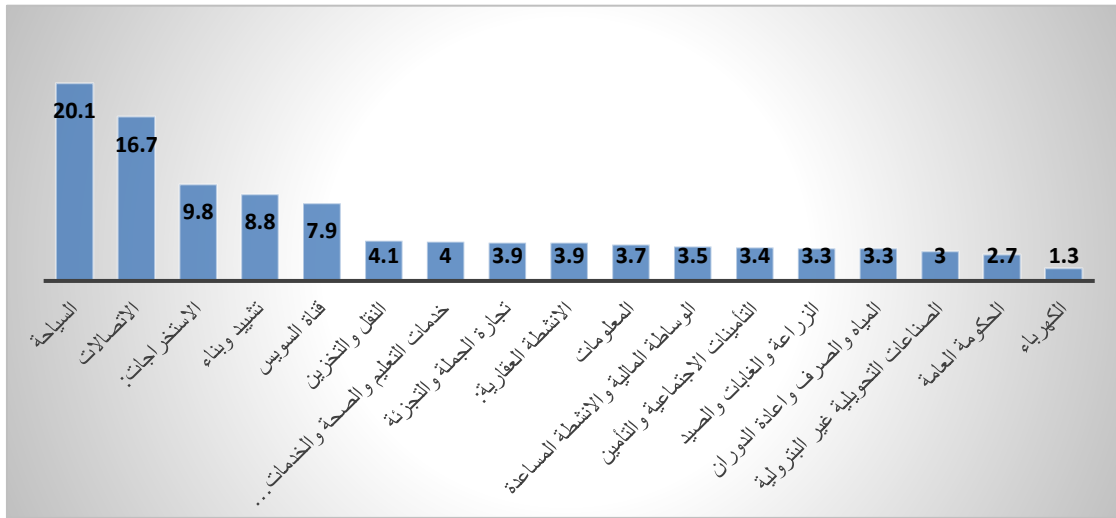
ويتضح تركيز الاستثمارات الكلية والعام في المشروعات المركزية وأنشطة البترول والغاز والأنشطة العقارية يليها الصناعة التحويلية بينما تنخفض نسب الاستثمار إلى أقل من 5% لأنشطة التعليم والصحة والزراعة وهو ما قد يفسر تواضع معدل نمو القطاعات الإنتاجية نظراً لتدني الاستثمارات الموجهة إليها.

وأخيراً، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 8.2 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 7.7 مليار دولار في العام السابق. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات أكبر ثلاث دول تستثمر مباشرة في مصر. (البنك المركزي المصري، 2020) وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تتركز ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستخراجات والبترول.

ب. على مستوى القطاعات

حققت خمسة قطاعات معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ضمت هذه القطاعات السياحة والاتصالات والاستخراجات والتشييد والبناء وقناة السويس كما يتضح من الشكل التالي، وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو هذه القطاعات إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 25%.

شكل (4): معدلات النمو القطاعية خلال العام المالي 2019/2018



المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)، "النشرة الاقتصادية الشهرية"، مارس.

بينما شهد قطاعي الصناعة والزراعة معدلات أقل من متوسط معدل النمو الاقتصادي لعام 2019/18 على الرغم من كبر نصيبهما في الناتج والتي تقدر بنحو 13% للصناعة و11% للزراعة. ويعتبر ذلك تراجعاً عن أدائها في فترات سابقة؛ فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في العام المالي 2010/2009 أي عقب الأزمة المالية العالمية معدل نمو 5.3% ونسبة مساهمة نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي.

2. التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو

توقعت العديد من المؤسسات المحلية والدولية تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نتيجة لتداعيات الأزمة على مصادر النمو والقطاعات المحركة. بينما توقع صندوق النقد الدولي أن النمو لن يتجاوز 2% خلال عام 2020 ثم يتعافى ليصل إلى 2.8% في العام التالي 2021. ووفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية يتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.6% للعام المالي 2019/2018 الي 4.2% عام 2020/2019 أما تقديرات النمو الاقتصادي للعام المالي

2021/2020 فتم وفقاً لسيناريوهين: السيناريو المتفائل الذي يرجح انتهاء السيطرة الكاملة على الفيروس بحلول يونيو لعام 2020 وفيه ينخفض النمو الاقتصادي إلى 3.5% في العام 2021/2020. بينما يقوم السيناريو المتشائم على استمرار الجائحة حتى نهاية عام 2020 وفيه ينخفض النمو الاقتصادي إلى 2% للعام المالي 2021/2020. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020)

وقدرت مؤسسة (International Food Policy Research Institute: IFPRI) تراجع معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين 2.1% - 4.8% في عام 2020 نتيجة تراجع السياحة وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس فقط بنسبة 10% - 15% خلال عام 2020/2019 عن قيمتها في عام 2019/2018 وذلك وفقاً لمدي التشاؤم والتفاؤل بشأن الفيروس. (IFPRI, 2020) وأخيراً، وضع المركز المصري للدراسات الاقتصادية سيناريوهين للنمو أحدهما السيناريو المتفائل والذي يشهد تراجع النمو إلى 3.5% عام 2020 ثم يتعافى إلى 4.7% عام 2021. بينما وفقاً للسيناريو المتشائم، يتراجع النمو إلى 2.3% عام 2020 ويبدأ في التعافي ليحقق نحو 3.1% عام 2021. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020) ونعرض فيما يلي تحليلاً للتداعيات المحتملة على مصادر النمو من حيث الاستخدامات والقطاعات المختلفة وفقاً لأحدث البيانات المتاحة:

تأثر مصادر النمو بالأزمة

يتوقع أن تؤدي الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للسيطرة على الفيروس من حظر تجول جزئي، وغلق المدارس، وتخفيض أعداد العاملين بالمنشآت، وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية، وعودة بعض العاملين بالخارج، وارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة إلى تراجع الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري؛ هذا علاوة على تراجع حركة التجارة الخارجية السلعية والخدمية بسبب تراجع حركة التجارة الدولية.

يتوقع أن يسهم التراجع المحتمل لتحويلات العاملين بالخارج¹ وكذلك للإيرادات السياحية² بالإضافة إلى تراجع إيرادات قناة السويس في تراجع الدخل وبالتالي تراجع مستويات الاستهلاك حتى إذا لم يكن هناك توقف لحركة النشاط الاقتصادي داخلياً.

وفقاً لدراسة (International Food Policy Research Institute: IFPRI) فإن تراجع الثلاث متغيرات فقط يتوقع أن يؤدي لتراجع الاستهلاك العائلي ليتراوح ما بين 153-180 جنيهاً للفرد / شهرياً أي فقد نسبة 9-10.6% من إجمالي الدخل. تشمل هذه المتغيرات تراجع الإيرادات السياحية وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس بنسبة 10-15%. وتوصلت الدراسة إلى تأثر الاستهلاك العائلي بتراجع الإيرادات السياحية يليها تراجع تحويلات العاملين بالخارج يتجاوز بكثير تأثيرات إيرادات قناة السويس. كما أن تأثر الفقراء في الريف يرتبط بتراجع التحويلات بالأساس بينما تأثر فقراء الحضر يرتبط بتراجع الإيرادات السياحية.

وفي ضوء التوقعات بأن الأزمة ستسبب فقدان للوظائف وبالتالي للدخل وتوقف العديد من المشروعات خاصة متناهية الصغر والصغيرة وكذلك أسر العاملين بالخارج اللذين ستتأثر التحويلات لديهم، فيتطلب الأمر توفير حد أدنى من الدخل لهذه الفئات، وخاصة وأن الشرائح الدنيا تتسم بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك.

وتتوقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن يصل الاستهلاك الإجمالي إلى 5.5 تريليون جنيهاً عام 2020/2019 بزيادة قدرها تريليون جنيهاً عن العام السابق، ثم يرتفع مرة أخرى إلى 6.5 تريليون جنيهاً للعام 2021/2020 وبالتالي يظل الاستهلاك هو المحرك الرئيسي للنمو بعد الأزمة.

¹ بلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو 25.2 مليار دولار بما يمثل 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 39% من مصادر النقد الأجنبي خلال العام 2019/2018. وفقاً للبنك الدولي، تعتبر مصر خامس أكبر دولة علي مستوى العالم من حيث استقبالها للتحويلات. تأتي التحويلات بالأساس من دول الخليج والدول الأوروبية وهي أكثر الدول تأثراً بالأزمة. يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بنسبة 12% خلال العام 2020/2019 عن قيمتها في 2019/2018. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020) ويوجد تقديرات أخرى تتوقع تراجع في تحويلات العاملين مقارنة بقيمتها عام 2019/2018 بنسبة 10% وفقاً للسيناريو المتفائل و15% وفقاً للسيناريو المتشائم. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020)

² بلغت إيرادات قناة السويس نحو 5.7 مليار دولار بما يمثل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي و9% من مصادر النقد الأجنبي لعام 2019/2018. وفقاً لهيئة قناة السويس انه في فبراير 2020 أي قبل تأثر مصر بالأزمة انخفض عدد الحاويات التي تمر بالقناة بنسبة 7.3% وانخفض أيضاً عدد سفن نقل الركاب والبضائع بنحو 22.2% و1.3% على التوالي. ومع تأثيرات الأزمة على تباطؤ التجارة الدولية نتيجة للأزمة يتوقع تراجع إجمالي إيرادات القناة بنحو 12.2% خلال 2020/19 عن قيمتها مقارنة بالعام السابق (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ويوجد تقديرات أخرى تتوقع انخفاض إيرادات قناة السويس مقارنة بقيم 2019/2018 بنسب تتراوح ما بين 10% للسيناريو المتفائل قد تصل الي 15% في ظل السيناريو المتشائم. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020) يؤدي تراجع التجارة العالمية بمقدار 1% الي انخفاض الإيرادات من قناة السويس بنحو 900-950 مليون جنيهاً. (وزارة المالية، 2020)

وعلى مستوى الاستثمارات وفي ظل ارتفاع عدم اليقين سواء المرتبط بالأزمة و/أو المرتبط بالسياسات التي سيتم تبنيها يتوقع تراجع الاستثمارات الخاصة وهو ما قد حدث أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009/2008 حيث تراجعت الاستثمارات الخاصة من 129 مليار جنيه قبل الأزمة إلى 95.5 مليار في عام الأزمة بنسبة تراجع 26% وعوض هذا التراجع ارتفاع الاستثمارات العامة عام الأزمة إلى 104.5 مليار مقابل 71.5 في العام الذي يسبق الأزمة أي بنسبة زيادة بلغت 46%.

وتتوقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تراجع الاستثمارات الخاصة من 484 مليار جنيه عام 2019/2018 إلى 305.6 مليار جنيه خلال عام 2020/2019 أي بنسبة تراجع 37% ثم تتراجع مرة أخرى بنحو 53% بحيث لا تتجاوز 145 مليار جنيه لعام 2021/2020. ولتعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص يتوقع أن تزيد الاستثمارات العامة من 455.8 عام 2018/2019 إلى 534.4 مليار جنيه عام 2020/2019 أي بزيادة 17% ثم تزيد مرة أخرى بنحو 11% لتبلغ 595 مليار جنيه عام 2021/2020. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020) وأخيراً، نظراً لتراجع الطلب الخارجي والنشاط الاقتصادي في الخارج يتوقع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ثم الإمارات من أكبر المستثمرين في مصر ومن أكثر المتأثرين بالفيروس. وقد سبق وأن شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً أثر الأزمة المالية العالمية بـ 38% حيث انخفض إلى 8 مليار عام 2009/2008 مقابل 13 مليار في العام السابق. وشهد تراجعاً أكبر نتيجة لتداعيات ثورة يناير بنحو 200% حيث بلغ 2.2 مليار في عام 2011/2010 مقابل 6.8 مليار في العام السابق.

وتتوقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 8.2 مليار دولار عام 2019/2018 إلى 6.5 مليار دولار عام 2020/2019 ثم يتعافى ليصل إلى 7.5 مليار دولار عام 2021/2020. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020)

صافي الصادرات

يعتبر الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وهم الصين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج والولايات المتحدة من أكثر الاقتصادات التي تأثرت بأزمة كورونا. وفي محاولتهم لاحتواء الأزمة تبنت مجموعة من التدابير الاحترازية التي أدت لتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية مما أثر سلباً على التجارة الخارجية السلعية والخدمية.

التجارة الخدمية: توقفت التجارة الخدمية خاصة أنشطة السياحة نتيجة غلق المجال الجوي وكذلك عودة المبعوثين من الخارج سواء للتعليم أو لتلقي العلاج. يتوقع أن تؤثر الأزمة سلباً بشكل مباشر علي صافي الميزان التجاري الخدمي والذي حقق الميزان الخدمي فائضاً بلغ 13 مليار دولار عام 2018 / 2019 مقابل 11 مليار في العام السابق. ويرجع هذا الأثر السلبي نتيجة لانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس والذي يمثل ما 75% من إجمالي متحصلاته وتبلغ قيمة إيراداتها 12.6 و 5.7 مليار دولار على التوالي.

التجارة السلعية: تعاني مصر من عجز مزمن في الميزان التجاري بلغ 38 مليار دولار بما يمثل 12.6% من الناتج المحلي إجمالي عام 2018 / 2019 والأثر النهائي للآزمة على العجز سيكون محصلة الأثر على جانبيه معا.

فقد بلغت الصادرات السلعية 25.5 مليار دولار عام 2019 ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على 42% منها و 23% للدول الآسيوية غير العربية و 13% للولايات المتحدة و 9.4% للسعودية.¹ ويتوقع تراجع الطلب الخارجي وبالتالي الصادرات المصرية بما لا يقل عن 25% خلال 2020 سواء للاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مع حتمية حدوث تأخر في التسليم نتيجة تشديد إجراءات الدخول في ظل الأزمة. (American Chamber of Commerce in Egypt, 2020)

وعلى مستوى الواردات، فقد بلغت نحو 65 مليار دولار عام 2019 منها 34% تأتي من الاتحاد الأوروبي بينما 19% من الواردات المصرية جاءت من الصين و 8.4% من الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يتوقع أن تشهد الواردات انخفاضاً نتيجة للآزمة وحيث أن هيكل الواردات المصرية يتسم بعدم المرونة لأن أغلبه سلع أساسية من غذاء وبتترول و سلع وسيطة ومستلزمات إنتاج مما لا شك فيه أنه سيزداد على انخفاض الواردات عجز في مستلزمات الإنتاج لصناعات متعددة ومنها الإلكترونيات والملابس الجاهزة وغيرها.

كما تفاوتت تقديرات تراجع المجموعات السلعية المختلفة للصادرات والواردات؛ وهو ما يحتاج مزيد من التفصيل إلا أنه من المؤكد أن أي تراجع في التجارة سيؤثر سلباً على التشغيل وبالتالي الدخول ومن ثم الطب النهائي.

¹ UN Comtrade Statistics, Trade map بيانات

تأثر القطاعات الاقتصادية بالأزمة

يتباين أثر الأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة فبينما تشهد العديد من القطاعات تراجعاً في معدل نمو ناتجها عن العام الماضي وتحديداً السياحة وقناة السويس اللذان يتوقع أن يشهدا معدلات نمو سالبة نتيجة للأزمة ثم الصناعات التحويلية. بينما يوجد قطاعات أخرى صاعدة يتوقع أن تحقق قفزات أثناء الأزمة ويمكن أن يتسمّر إذا قدمت الدولة المساندة الكافية لها وتحديداً قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفيما يلي نعرض بشكل موجز نبذة عن تأثير قطاعي السياحة والصناعات التحويلية كنماذج للقطاعات المتضررة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كنموذج للقطاعات المستفيدة.

السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة مباشرة من الأزمة، حيث تراجعت الحجوزات بنسبة 80% خلال يناير - مارس 2020 عن نسبتها في الربع المناظر. وتساهم السياحة والطيران بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي ويقوم بتوظيف نحو 10% من إجمالي القوى العاملة المصرية. وقد حققت الإيرادات السياحية أعلى قيمة لها لتبلغ 12.6 مليار دولار لعام 2018/2019 وهو ما يمثل 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك المركزي المصري، 2020) ووفقاً لتقديرات وزارة السياحة والطيران فإن الأزمة تحمل قطاع السياحة بخسائر تقدر بنحو مليار دولار شهرياً. هذا فضلاً عن تحمل قطاع الطيران خسائر تقدر بنحو 2.25 مليار جنيه نتيجة تعليق حركة الطيران وفقاً لتصريحات نشرت لوزارة الطيران المدني.

يتوقع تراجع الإيرادات السياحية بنحو 6 مليار دولار خلال عام 2020/2019 لتبلغ إجمالي الإيرادات 10.7 مليار دولار مقابل إيرادات متوقعة قبل الأزمة 16.7 مليار لنفس العام أي تراجع بنسبة 35% خلال عام 2020/2019 عن قيمتها في العام السابق (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020).

كما تتوقع وزارة التخطيط تراجع معدل نمو قطاع السياحة من 20.1% عام 2019/2018 الي -15.4% عام 2020/2019 ثم تتراجع بمعدل أقل خلال العام التالي -6% لعام 2021/2020.

ولن تقف التأثيرات السلبية عند قطاع السياحة وحده بل ستمتد إلى القطاعات المرتبطة به؛ حيث يعد قطاع السياحة من القطاعات شديدة التشابك مع القطاعات الأخرى (الغذائية، المنسوجات والمفروشات، المواصلات، التشييد والبناء، وغيرهم).

الصناعات التحويلية

يعتبر أحد أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج أو التشغيل أو التصدير. حيث يقدر الناتج المحلي الصناعي بنحو 657 مليار جنيه عام 2019/2018، كما تبلغ مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 13% بمعدل نمو 3% خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 16% متوسط مساهمة في السنوات السابق. ويرجع ذلك إلى تواضع نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات نحو 11.4% من إجمالي الاستثمارات وهو نصيب مساوي للاستثمارات في الغاز الطبيعي ومقارب لنصيب الأنشطة العقارية.

تتوقع وزارة التخطيط تراجع معدل نمو القطاع من 3% عام 2019/2018 إلى 2.4% عام 2020/2019 ثم التعافي التدريجي ليبلغ معدل نموها 3.3% عام 2021/2020.

وقد بلغت الصادرات الصناعية¹ 16.7 مليار دولار بما يمثل ما يتجاوز 60% من إجمالي الصادرات المصرية. ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على 34% والدول العربية 30% بينما 16% للدول الآسيوية غير العربية لعام 2019.

بينما بلغت الواردات الصناعية 53.8 مليار دولار تمثل 80% من إجمالي الواردات المصرية لعام 2019. وتأتي 41% من الواردات من الدول الآسيوية غير العربية وغالبيتها من الصين و33% من الاتحاد الأوروبي لعام 2019.

تعتمد الصناعة في مجملها على مستلزمات الإنتاج الأولية والوسيطة المستوردة وتمثل 44% من إجمالي الواردات المصرية لعام 2019. (وزارة التجارة والصناعة، 2019)

وبالتالي فإن نقص المستلزمات سوف يؤثر على قدرة المصانع على استمرار الإنتاج خاصة مع تأثر العمال بالفيروس وانتشار الإصابات وبالتالي غلق المصانع وفي نفس الوقت في ظل انخفاض الطلب العالمي نتيجة للأزمة يتوقع تراجع الصادرات الصناعية التي تمثل 57% من إجمالي الصادرات المصرية.

¹ تضم كافة الأكواد السلعية (HS 15- 99) باستثناء كود النفط 27.

جدول(1): تقديرات أثر الأزمة على القطاع الصناعي

السيناريو المتشائم	السيناريو المتوسط	السيناريو المتفائل	
639.4 مليار جنيه	649 مليار جنيه	657 مليار جنيه	قيمة الناتج الصناعي
-56%	-28%	-14% عن المعدل عام 2019	معدل نمو الصادرات الصناعية
-30%	-15%	-7% عن المعدل عام 2019	معدل نمو الواردات الصناعية

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة: الصناعات التحويلية مجتمعة، العدد 6، أبريل 2020.

ومن المعروف ان تأثر الصناعات التحويلية بشكل عام سينسحب على العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى نظراً للروابط الأمامية والخلفية للقطاع مع باقي القطاعات، علاوة على أثرها على التشغيل أيضاً.

ويجدر الإشارة إلى أن مدى وشدة تأثير الأزمة يتفاوت وفقاً للنشاط الصناعي الفرعي فهناك صناعات سوف تنتعش مع الأزمة ومنها المستحضرات الصيدلانية والدوائية وإنتاج مستلزمات المستشفيات وكذلك بعض فروع الصناعات الغذائية بينما تعاني صناعات أخرى مثل السيارات والصناعات الهندسية والملابس لذا فهي تستحق دراسة منفصلة.

قطاع الاتصالات

حقق القطاع أعلى معدل نمو سنوي كما سبق أن أشرنا نحو 16.7% عام 2019/2018. ويرجع ارتفاع معدل نمو القطاع إلى توجه الدولة نحو الشمول المالي والتحول الرقمي؛ حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عبر المحمول 39 مليون مستخدم بمعدل نمو سنوي 11%.

وقد أدت الأزمة إلى التعجيل بالتحول الرقمي في قطاعات التعليم والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية؛ فبصدور قرار تعليق الدراسة، وفرض حظر التجوال الجزئي، والتوسع في تطبيق الإجراءات الاحترازية واتجاه المؤسسات الحكومية والخاصة للسماح لموظفيهم بأداء مهامهم من المنزل عبر الإنترنت تزايد الطلب بشدة على شبكات الإنترنت. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020)

لذا تتوقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ارتفاع نمو ناتج هذا القطاع عند 19% مع زيادة مساهمته في الناتج لتصل إلى 12% عام 2020/2019 مقابل 7.5% عام 2019/2018.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة على مستوى العالم وفي مصر

1. السياسات على مستوى العالم

فرضت أزمة كورونا على الدول بمختلف مستوياتها التنموية تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، الأمر الذي دفع العديد من المنظمات الدولية لتقديم حزم تحفيزية لدعم جهود أعضاؤها في الحد من انتشار الفيروس ومواجهة تداعياته من جانب¹. (صندوق النقد العربي، 2020).

ومن جانب آخر دفعت الأزمة كافة الدول إلى تبني سياسات عاجلة سواء لمواجهة الأزمة الصحية أو لمواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية أو الإثنين معاً.

ويعرض الجدول (1) بالملحق نماذج للسياسات التي اتخذتها الدول في مواجهة الأزمة وفقاً لما رصدته صندوق النقد الدولي. ويتضح من هذا الجدول تنوع السياسات الاقتصادية ما بين سياسات مالية تحفيزية وأخرى نقدية توسعية.²

ضمت السياسات المالية: توسع الإنفاق على الصحة والبحوث الخاصة بالفيروس وشراء مستلزمات الوقاية وتجهيزات المستشفيات، وكذلك تأجيل المدفوعات الضريبية المستحقة على الأفراد والشركات.

بينما ضمت السياسات النقدية: تخفيض أسعار الفائدة و ضمانات قروض للبنوك وتوسع البنوك المركزية في شراء السندات السيادية. وأخيراً، ضمت السياسات حزم لمساندة القطاعات المتضررة نتيجة الأزمة مثل السياحة وذلك من خلال توفير السيولة لها، وتحمل الدولة للأجور أو لنسبة منها لتحفيز الشركات على الاحتفاظ بالعمالة، وتأجيل الإيجارات ورسوم المرافق للمنازل والشركات الصغيرة، وتقديم إعانات بطالة عاجلة، ودعم مادي مباشر للفئات ذات الدخل المتدنية، ودعم وتيسيرات تمويلية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

¹ومنها صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة العشرين وغيرها.

² IMF, IMf policy tracker, 2020

2. السياسات التي تبنتها مصر

مع بداية ظهور الفيروس وانتشاره في مصر خلال مارس 2020، بادرت الدولة باتباع سياسات استباقية للحد من تراجع معدل النمو الاقتصادي، ولتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية العملة غير المنتظمة وكلها إجراءات هامة ومطلوبة حتى وإن كان من المبكر رصد أثرها وفعاليتها الآن. وقد ركزت السياسات على جانبين: أولهما زيادة الدعم الموجه لقطاع الصحة للسيطرة على الفيروس، ثانيهما: مساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة. وقد تنوعت السياسات التي تبنتها مصر في مواجهة الأزمة ما بين سياسات مالية وأخرى نقدية ونعرض فيما يلي هذه السياسات بمزيد من التفصيل:¹

السياسات النقدية

- مع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة ب 300 نقطة أساس لتخفيض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25 %، و 10.25 %، و 9.75 % على التوالي (البنك المركزي المصري، 2020).
- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6 شهور، وإسقاط استحقاقات قدرها 10 مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين.
- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.
- مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين.
- خفض أسعار الفائدة على المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى 8% بدلا من 10% وتضم هذه المبادرات: 100 مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة، و 50 مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل
- إتاحة 50 مليار جنيه لتمويل الإسكان لمتوسطي الدخل من خلال البنوك.
- برنامج لإسقاط المديونية على المزارعين وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر 2020.
- إتاحة 50 مليار تمويل بفائدة 8% لشركات السياحة وبفترات سماح 6 شهور حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها أثناء الأزمة.

¹مصادر متنوعة ضمت مجلس الوزراء، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة، هيئة الرقابة المالية،

- للحد من السيولة في المعروض النقدي، تم وضع حد أدنى وأقصى لعمليات السحب والإيداع للأفراد مع توسيع قيود التعاملات اليومية للشركات.
- للحد من الدولار طرحت البنوك العامة شهادات بعائد 15% للأفراد.

السياسة المالية

وفقاً لوزارة المالية، تم تخصيص حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه لمواجهة الأزمة بما يمثل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2019/2018 وتمويل الإجراءات التالية:

- زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية:
 1. اعتماد إضافي 4 مليار لوزارة الصحة للتجهيزات ورفع كفاءة المستشفيات بها.
 2. 200 مليون جنيه اعتماد إضافي لمشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة بخطة وزارة الصحة

3. 2.25 مليار جنيه لتمويل زيادة بدل المهن الطبية بـ 75%.
4. رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومستشفيات جامعة الأزهر التي تُصرف حالياً بما يتراوح بين 400 إلى 700 جنيه، لتصبح 2200 جنيه شهرياً

- منحة شهرية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة 3 شهور.
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر.
- إلغاء رسوم المنظومة الإلكترونية للممولين من الأشخاص الطبيعيين هذا العام.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
- رفع الحجوزات الإدارية عن كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم

- إعفاء الأجانب من ضرائب الأرباح الرأسمالية وتأجيلها للمقيمين حتى بداية عام 2022.
- تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2019 لكل الشركات العاملة في القطاعات المتضررة (الطيران، والسياحة، والصناعة، والتصدير)
- تأجيل الضرائب المستحقة القطاعات المتضررة دون فوائد أو غرامات تأخير.

- مد وقف ضريبة الأطنان الزراعية لمدة عامين.

السياسات القطاعية

ضمت مجموعة من الإجراءات لمساندة القطاعات المتضررة من الأزمة ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية أثناء الأزمة. ويعرض الجدول التالي أهم هذه الإجراءات.

جدول (2): أهم السياسات القطاعية التي تبنتها مصر لمواجهة الأزمة

القطاع	إجراءات المساندة
الطيران والسياحة	<p>(1) تم توفير قرض مساند للطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين، على أن تتحمل وزارة المالية الأعباء</p> <p>(2) سداد وجدولة المستحقات عن مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية وشركات الطيران لمدة 6 شهور</p> <p>(3) مبادرة للتمويل السياحي بقيمة 50 مليار جنيه بتكلفة 8% لتمويل مصاريف تشغيل المنشآت السياحية</p> <p>(4) إعفاء الكافيتريات والبازارات التابعة للمجلس الأعلى للأثار من الإيجار حتى انتهاء الأزمة</p>
الصناعة	<p>(1) خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة ل4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية وخفض أسعار الكهرباء للجهد العالي والفائق بقيمة 10 قروش وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة 5 سنوات</p> <p>(2) توفير 2.5 مليار جنيه لسداد مستحقات المصدرين حتى يونيو 2020</p> <p>(3) استمرار مبادرة البنك المركزي لدعم الصناعة من خلال توفير تمويل بقيمة 100 مليار جنيه بتكلفة 8%</p>
البورصة	<p>(1) تخفيض جميع مصروفات البورصة ومصر للمقاصة والرقابة المالية وصندوق حماية المستثمر</p> <p>(2) تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة لتصبح 5 بدلا من 6.25 في المائة ألف</p> <p>(3) وتخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية للأسهم وأدوات الدين لتكون 10 في المائة ألف</p>

المصدر: مصادر متنوعة ضمت مجلس الوزراء، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة، هيئة الرقابة المالية،

رابعاً: تقدير الأثر المتوقع لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر: مدخل دالة الإنتاج تزخر الأدبيات بالعديد من المناهج والآليات التي يمكن من خلالها تتبع أثر الأزمات على النمو الاقتصادي سواء باستخدام حسابات النمو أو دالة الإنتاج (Cob-Douglas Production Function). وقد اعتمدت الدراسة على هذا المدخل الأخير باعتباره مدخل أساسي يجمع كافة مصادر النمو من مقومات مادية وبشرية بالإضافة إلى اعتبارات الكفاءة في إدارة هذه المقومات لتحليل أثر ما تم اتخاذه من سياسات على معدل النمو الاقتصادي وفي ضوء افتراضات محددة. وتأسيساً على ما سبق يأتي هذا الجزء من الدراسة للبناء على المحاولات السابقة التي تناولت تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي بمصر، والتي استخدمت منهجيات متباينة ومحددات مختلفة عما استخدمته الدراسة الحالية لتقدير الأثر الأولي المحتمل لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، حيث تبنت هذه الدراسة مدخل دالة الإنتاج والتي تأخذ في اعتبارها التفاعل بين محددات الإنتاج الثلاثة وهي العمل ورأس المال وكذلك الإنتاجية الكلية للعوامل، مما يسمح بدراسة أثر هذه المحددات على النمو الاقتصادي في ضوء تداعيات أزمة كورونا. وتجدر الإشارة إلى أن النموذج المقدم يُعد بمثابة نقطة البداية، والتي يمكن الانطلاق منها والبناء عليها، لوضع نموذج أوسع للاقتصاد يأخذ في اعتباره بجانب العوامل المباشرة المؤثرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العوامل غير المباشرة أيضاً.

1. قنوات انتقال الأزمات للنمو الاقتصادي وسياسات التعامل: خلفية نظرية

تناولت العديد من الأدبيات التداعيات السلبية للأزمات على النمو الاقتصادي، والقنوات التي من خلالها تنتقل هذه الأزمات. وقد اتفقت هذه الأدبيات جميعها على أن الأزمات الاقتصادية غالباً ما يصاحبها تراجع في الأداء الاقتصادي للدول خلال فترة الأزمة ويستمر مع طول مدتها.

ويتوقف إعادة الاستقرار الاقتصادي بعد الأزمة على مدى امتلاك الدولة لمقومات التعافي من الصدمات. وتتمثل أحد هذه المقومات في قوة اقتصاد الدولة وتنوع هيكلها الإنتاجي، وعلى صلابة وجودة البنية التحتية، وكفاءة بيئة ممارسة الأعمال وقدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على التكيف مع الأزمات بل والتعافي منها، وكذلك على جودة معايير الحوكمة وانخفاض البيروقراطية والفساد. كما تُعد فعالية وسرعة السياسات التي تتخذها الدولة خلال فترة الأزمة وفترات التعافي أحد محددات إعادة

التوازن الاقتصادي. فالخسارة تكون أكبر وأطول إذا غابت السياسات القوية وقد تكون السياسات القوية المناسبة أثناء الأزمة سببا في تحقيق طفرة في حجم ومعدل نمو الناتج المحلي بمعدلات قد تفوق مثيلتها قبل الأزمة.

ونظرياً، من المهم التأكيد على أن آثار الركود الاقتصادي على مكونات الناتج تختلف عبر المدي الزمني؛ فقد تكون العلاقة بين فترات الركود والنمو المتوقع طويل الأجل سلبية أو إيجابية وفقاً للألية التي ينشأ النمو من خلالها (European Commission, 2013)

وقد أظهرت مراجعة الأدبيات الاقتصادية أن القنوات الرئيسية التي تعبر من خلالها الأزمات للتأثير على النمو الحقيقي تضم رأس المال، والعمل، والإنتاجية الكلية للعوامل والتي تمثل جميعها محددات دالة الإنتاج، كما طورتها نظريات النمو بدءاً من آدم سميث مروراً بكينز إلى ظهور نماذج النمو الداخلي والخارجي والتي بلورت أهمية رأس المال البشري بجانب المادي في تحقيق النمو الاقتصادي .

1-1 التراكم الرأسمالي:

أشارت الأدبيات أن الأزمات المالية والاقتصادية غالباً ما يتبعها انخفاض في معدل النمو الحقيقي على المديين القصير والمتوسط من خلال تباطؤ التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض الاستثمار وارتفاع مخاطره نتيجة عدم اليقين المصاحب للارزمة خاصة اذا ما كانت بيئة الأعمال غير مواتية من الأساس هذا بالإضافة الي تراجع الطلب على السلع والخدمات، وكذلك انخفاض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نتيجة لتراجع حجم المدخرات او زيادة القيود الائتمانية نتيجة للارزمة. وقد يصاحب هذا التباطؤ عملية إعادة هيكلة اقتصادية. (Furceri, Mourougane, 2009)

وقد أعطت الأدبيات أهمية لأدوات السياسات العامة وقت الأزمات، لما لها من دور في تقليل معدل التباطؤ في التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي. فعلى صعيد السياسات المالية فقد أكدت الأدبيات على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية وقت الأزمات من خلال زيادة الإنفاق العام¹ بشقيه الاستهلاكي والاستثماري

¹ تعتبر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من أحد الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية بدءاً من آدم سميث مروراً بكينز وحتى نظريات النمو الداخلي التي عظمت من دور رأس المال البشري كمحدد للنمو. وما اتفق عليه الغالبية هو أن الإنفاق الحكومي على القطاعات ذات الأولوية وهي التعليم والصحة والبنية التحتية كلها مجالات تدعم النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري.

لتعويض جزء من تراجع الاستثمارات الخاصة، وكذلك تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية لتحفيز القطاع الخاص على مواصلة نشاطه الإنتاجي ومزيد من تحسين بيئة الأعمال. (IMF, 2008).

ولزيادة فعالية السياسة المالية فقد أكدت الأدبيات على أهمية أن تكون هذه السياسة موجهة لدعم أنشطة بعينها لها الأولوية وقت الأزمات ومن أهمها الأنشطة الإنتاجية والأنشطة كثيفة العمالة وغيرها، حيث يصبح مضاعف الإنفاق العام بهذه الحالة أقصى ما يمكن مقارنة لو كانت السياسة المالية عامة وغير موجهة. (IMF, 2008).

وبالرغم من إشارة الأدبيات لأهمية هذه السياسة، إلا أنها اتفقت أن فعالية هذه السياسة تتباين بين الدول، وأنه لا يمكن وضع نموذج واحد يصلح للتطبيق علي جميع الدول، ومن ثم فإنه لا بد من توخي الحذر؛ حيث أن الإفراط في استخدام أدوات هذه السياسة قد يؤدي إلي حدوث أزمة كبيرة في الدين العام مستقبلاً والتي بطبعها تكبل معدل النمو المستقبلي وهو ما قد يدخل الدولة في حلقة مفرغة، وتعد هذه المشكلة ذات أولوية كبرى بالنسبة للدول ذات المديونية المرتفعة ومنها مصر (Furceri, Mourougane, 2009).

وقد طرحت دراسات أخرى حلولاً لهذه الإشكالية تتمثل في أنه لا يشترط لدفع النمو الاقتصادي أن يتم زيادة الإنفاق العام فقد يكفي إعادة توزيعه لصالح القطاعات ذات الأولوية. ويرجع ذلك إلى أن سوء تخصيص الموارد هو السبب وراء تحقيق معدل نمو أقل من المعدل الأمثل خاصة في الدول النامية (Yilmaz, 2018).

أما فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية وتحديدًا سعر الفائدة، فقد أشارت الأدبيات إلى أن هذه السياسة يمكن أن تلعب دور تحفيزي وقت الأزمات، من خلال تخفيض سعر الفائدة على الاقتراض ومن ثم تحفيز الاستثمارات إلا أنه لا يمكن التعويل على خفض سعر الفائدة بمفرده لتحفيز الاستثمار خاصة وقت الأزمة وخاصة إذا كانت بيئة الأعمال غير مواتية وهناك قيود على الائتمان من ناحية الشروط والإجراءات. لذا يكون من الأفضل تخفيض الأعباء المالية عن كاهل الشركات وقت الأزمة حتى تتمكن من مواصلة نشاطها وتظل محتفظة بالعمالة وكذلك تيسيرات استثنائية تدفع الأنشطة ذات معدلات العائد الإيجابية وقت الأزمة. وفي كل الأحوال أكدت الأدبيات على أهمية التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والمالية خاصة وقت الأزمات. حيث يتطلب

التوسع المالي لتحفيز التباطؤ في النشاط الاقتصادي بعد الأزمات اتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع أسعار الفائدة (IMF, 2008)

1-2 قوة العمل

تناولت الأدبيات الاقتصادية أهمية عنصر العمل في دفع النمو الاقتصادي. وقد تناولت الأدبيات الآثار السلبية للأزمات على عنصر العمل وهو ما سيؤثر بكل تأكيد على النمو ومعدلاته، وفي هذا الإطار أشارت الأدبيات إلى أنه بالرغم من أن الأثر النهائي للأزمة قد يكون سالباً على معدل المشاركة في سوق العمل، إلا أن هذا الأثر هو نتيجة تضافر أثرين متضادين. الأثر الأول وهو (الأثر الموجب)، والذي يتمثل في سعى أفراد جدد للحصول على فرص العمل خاصة مع انخفاض مستوى دخول الأسر نتيجة للأزمة (مثل ربات المنزل). بينما الأثر الثاني (الأثر السلبي)، والذي يتمثل في خروج جزء من قوة العمل من السوق نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي وتوقف بعض الأنشطة او عودة العاملين بالخارج وبالتالي ارتفاع معدل البطالة نتيجة للأزمة.

كما أشارت الأدبيات أيضاً إلى أن استمرار الركود الناتج عن الأزمة لمدة طويلة قد يؤدي لتدمير قوة العمل من حيث تدهور المهارات والخبرة نتيجة لطول مدة التعطل وبالتالي نمو سريع لمعدل تضخم البطالة وبالتالي مزيد من الخسائر علي الناتج المتوقع (Furceri, Mourougane, 2009).

ووفقاً للأدبيات يتوقف الأثر النهائي للأزمات على عنصر العمل على توقيت احتواء الأزمة وحجم الخسائر الاقتصادية وكذلك بمدى نجاح السياسات العامة في استيعاب المتعطلين في مرحلتها الأزمات والتعافي بعد الأزمة.

1-3 الإنتاجية الكلية للعوامل

تعد الإنتاجية الكلية للعوامل أحد القنوات التي تنتقل عبرها الأزمات للتأثير على النمو الاقتصادي. حيث تعكس الإنتاجية الكلية مدى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية).

وقد تباينت الأدبيات الاقتصادية حول أثر الأزمات المختلفة على الإنتاجية الكلية للعوامل، حيث أشارت بعض الأدبيات إلى أنه من المرجح أن تنخفض بشكل كبير في وقت الأزمات نتيجة انخفاض الإنفاق من قبل القطاعين العام والحكومي علي أنشطة

البحث والابتكار و التعليم والمهارات وقت الأزمة. (Millard, Nicolante, 2012). هذا فضلاً عن تراجع الاستثمار الخاص في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نتيجة انخفاض الربحية المتزامنة مع بطء النشاط الاقتصادي وقت الأزمات. وكذلك لتراجع مخصصات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من قبل القطاع الحكومي بسبب تراجع الإيرادات العامة نتيجة لتداعيات الأزمة على النشاط الاقتصادي، بالإضافة الي قيام الحكومة بتوجيه ما هو متاح نحو تحفيز الطلب الكلي للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للأزمات. (European Commission, 2013).

وفي مقابل الاتجاه السابق فقد أشارت بعض الأدبيات الأخرى إلي أن عوامل الخطر المصاحبة للأزمات قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث يكون لدى الشركات حينئذ حوافز أقوى لإعادة الهيكلة أو تحسين كفاءتها في فترات الأزمات للحد من خسائرهم. (Giebe, Kraft, 2015).

كما أكدت الأدبيات بهذا السياق على أهمية أدوات السياسة المالية لتعزيز الإنتاجية الكلية للعوامل وقت الأزمات، وذلك من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات العاملة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (European Commission, 2013).

افتراضات النموذج

يرتبط التعرف على تبعات الأزمة بمدي اليقين وحادثة البيانات المتاحة وبما أن الأزمة الحالية ارتبطت بمزيد من عدم اليقين وبالطبع لا يواكبها بيانات متاحة وبالتالي من الصعب الوصول لتقديرات دقيقة. لذا سيتم الاسترشاد بأزمتين للوصول إلى افتراضات موضوعية وذلك للمتغيرات المفسرة لدالة الإنتاج والتي لم يتاح عنها توقعات منشورة، وهما "الأزمة الاقتصادية العالمية 2009 / 2008" باعتبارها مثال لأزمة خارجية "والأزمة الناتجة عن ثورة يناير 2011" كمثال لازمة محلية وهو الأمر الذي اتبعته دراسة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020) التي اعتمدت على أثر الأزميتين في مصادر نمو الناتج لتقدير معدلات النمو المتوقعة خلال المراحل الزمنية اللازمة.

يضاف إلى ذلك استعانة الدراسة بما تم اتخاذه من سياسات خلال الأزمة وتحديدًا قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة ب 300 نقطة أساس في مارس 2020، وكذلك مستهدفات وزارة

التخطيط والتنمية الاقتصادية حول التقديرات المتوقعة للاستثمارات العامة والخاصة بمصر خلال الفترة (2020/2019 – 2022/2021). وفي ضوء ما سبق يستند النموذج المقترح على مجموعة الافتراضات التالية:

- السيطرة علي الفيروس بنهاية يونيو 2020 وبداية التعافي اعتبارا من يناير 2021
- زيادة معدل نمو الاستثمارات العامة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي خلال الأزمة، ثم ثباتها مع إعادة هيكلتها وذلك بتوجيه مزيد من الاستثمارات لقطاع الصحة وكذلك لتعويض الانخفاض في الاستثمارات الخاصة خلال الأزمة.
- تراجع الاستثمارات الخاصة نتيجة عدم اليقين بشأن الأزمة وتبعاتها ونتيجة لتراجع الطلب الخارجي واضطرابات سلاسل التوريد العالمية والمحلية نتيجة للأزمة، ثم ارتفاعها نتيجة التعافي من تبعات الأزمة.
- اتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك بتخفيض سعر الإقراض بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والحفاظ على أداء القطاعات وتخفيض قيمة الفوائد على الدين الحكومي وبالتالي تحسين وضع الموازنة العامة للدولة.
- تحرك طفيف لسعر الصرف خاصة وأن الأزمة فرضت ضغوطا كبيرة على مصادر النقد الأجنبي وتحديد الصادرات (44% من النقد الأجنبي)، وتحويلات العاملين بالخارج (39% من النقد الأجنبي)، وإيرادات قناة السويس (9%)، والإيرادات السياحية) مما يضغط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وإن لم يظهر هذا الأثر فورا نظرا لوفرة الاحتياطات من النقد الأجنبي إلا أنه على المدى المتوسط والأطول ومع استمرار الأزمة سيؤثر سلبا على قيمة الجنيه المصري.
- ارتفاع طفيف في معدل التضخم نتيجة لتداعيات الأزمة على سلاسل التوريد محليا وعالميا بالإضافة إلى تقليص ساعات الإنتاج وسوء منظومة التجارة الداخلية وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجيستية.
- ارتفاع معدل البطالة نتيجة لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة العمل ومنها السياحة وتوقف أنشطة التشييد والبناء بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على القطاع غير الرسمي الذي يمتص عدد كبير من العمالة علاوة على عودة غالبية المصريين العاملين بالخارج نتيجة الأزمة.

- تراجع طفيف في معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، وذلك نتيجة تراجع مخصصات الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جدول (3): افتراضات النموذج

معدل البطالة	معدل نمو الاستثمارات الخاصة	معدل نمو الاستثمارات العامة	معدل التضخم	سعر الصرف	سعر الفائدة	العام
11.00	-37%	17%	%9.2	16.78	10.25	2019/2020
13.00	-53%	11%	%10.12	17.68	10.25	2020/2021
10.50	33%	0%	%9.8	16.77	10.25	2021/2022

توصيف النموذج المقترح

تفترض دالة الإنتاج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم توليده في ضوء ثلاثة عناصر رئيسية وهي عنصر العمل، وعنصر رأس المال، وعنصر الإنتاجية الكلية للعوامل (Total Factor Productivity) من خلال الصيغة التالية (Ibrahim, 2010).

$$Y_t = K^{V*} L^{1-V} * TFP_t$$

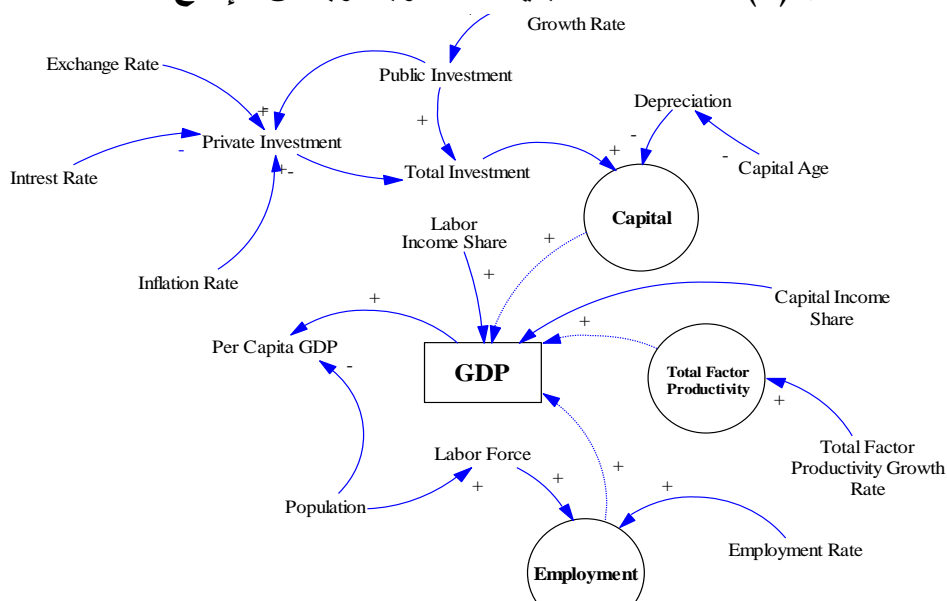
بحيث Y_t تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t ؛ وتشير TFP_t إلى الإنتاجية الكلية للعوامل في الزمن t ؛ بينما تشير V و $1 - V$ إلى إنتاجية رأس المال والعمل على التوالي، كما تشير K_{t+1} إلى رأس المال في الزمن $t + 1$.

وقد اعتمدت الدراسة في هذا الإطار على منهجية ديناميكيات النظم (System Dynamics Methodology)، وتستخدم هذه المنهجية في صياغة النماذج التي تحتوي على عدد من النماذج الفرعية، والتي تتكون من مجموعة من المتغيرات تتفاعل مع بعضها البعض بشكل متزامن (Qi-Fan, etal, 2005). وتتميز منهجية ديناميكيات النظم عن منهجيات الاقتصاد القياسي في العديد من النقاط لعل أهمها يقع في عدم وجود قيود على عدد المتغيرات المفسرة في النموذج، حيث لا تتطلب هذه المنهجية ربط عدد المتغيرات المفسرة في النموذج بعدد المشاهدات في السلاسل الزمنية محل الدراسة، كما تتميز هذه المنهجية في تناولها لأثر التغذية العكسية بين المتغيرات المفسرة في النموذج.

وقد اشتملت الفترة الزمنية للنموذج المقدر للفترة (2008/2007 - 2019/2018)

وفي ضوء دالة كوب دوجلاس للإنتاج وفي إطار منهجية ديناميكيات النظم يتكون النموذج العام بالدراسة من متغيرات رئيسية مترابطة معاً في نموذج عام أكبر، وهي رأس المال، والعمل والإنتاجية الكلية للعوامل. كما يتحدد كل متغير من عدد من المتغيرات والمعاملات الفرعية، وذلك على النحو في الشكل التالي.

شكل (3): العلاقات التبادلية لدالة كوب دوجلاس للإنتاج



ويوضح الجدول رقم (2) بملحق الدراسة العلاقات التي تربط بين المتغيرات والمعاملات المتضمنة في الشكل السابق.

أ) رأس المال Capital

في ضوء عدم توافر بيانات سنوية عن قيمة رأس المال بمصر، فقد اعتمدت الدراسة على تقديرات لرأس المال في دراسات سابقة (Ibrahim, 2010) ومن ثم تم تقدير قيمة رأس المال سنوياً في ضوء ما يتم اضافته سنوياً من استثمارات واستبعاد قيمة اهلاك رأس المال كما يلي:

- **اهلاك رأس المال:** والذي يؤدي إلى تناقص القيمة المتراكمة لرأس المال المادي سنوياً. وتتوقف القيمة السنوية لإهلاك رأس المال على عمر الأصول الإنتاجية، والذي قُدرت قيمته وفقاً لنموذج المحاكاة بهذه الدراسة بنحو 20 عاماً لمصر.
- **الاستثمارات المحلية (الاستثمار الخاص والعام)،** والتي تؤدي إلى زيادة القيمة المتراكمة لرأس المال سنوياً.

بالنسبة للاستثمار العام، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات الاستثمار الفعلية خلال فترة الدراسة والتي تصدرها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار العام يتحدد في ضوء قرارات اقتصادية للدولة في ضوء الموارد المالية المتاحة وأهداف خطة التنمية المستدامة لمصر.

بالنسبة للاستثمار الخاص: تجدر الإشارة إلى عدم وجود تقديرات دقيقة للاستثمار الخاص في مصر، حتى ما تقوم بنشره وزارة التخطيط كقيم للاستثمار الخاص هي في الواقع قيم تقديرية. وفي ضوء عدم وجود بديل أكثر دقة حتى الآن لهذه التقديرات فإن الدراسة استخدمت التقديرات المتاحة من قبل وزارة التخطيط مع التحفظ عليها وذلك لفت صانع القرار لأهمية تطوير منهجية علمية دقيقة لقياس الاستثمار الخاص في مصر. وفي ضوء وجود العديد من المحددات التي تلعب دوراً في تحديد حجم الاستثمار الخاص في مصر وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية¹، فقد اعتمدت الدراسة لاختبار وتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص ومحدداته على منهجية التكامل المشترك لإنجل وجرانجر (Engle Granger Cointegration Approach). وفي ضوء المنهجية السابقة فقد جاءت نتائج التقدير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص ومحدداته على النحو المبين في المعادلة التالية ((معادلة رقم 1):

$$\text{Log}(PRINV) = 4 - 0.04\log(IR) + 0.3 \log(IFR) + 0.9\log(ER) + 0.5$$

$$\log(GDP)$$

حيث تشير $(\text{Log}(PRINV))$ إلى لوغاريتم الاستثمار الخاص، كما تشير $(\log(IR))$ إلى لوغاريتم سعر الإقراض، وتشير $(\log(IFR))$ إلى لوغاريتم معدل التضخم، كما يشير إلى $(\log(ER))$ لوغاريتم سعر الصرف، بينما يشير إلى $(\log(GDP))$ لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت نتائج التقدير عن وجود تأثير سلبي لسعر الإقراض على الاستثمارات الخاصة بمصر، حيث أن زيادة السعر ب 1% يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمارات ومن ثم خفض قيمتها المتوقعة بنحو 0.04%.

وبالمثل فإن معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الخاصة بنحو 0.3%، حيث يصاحب ارتفاع معدلات التضخم تناقص في القوة الشرائية للمستهلكين، وارتفاع أسعار مستلزمات

¹ لمزيد من التفاصيل حول محددات الاستثمار الخاص وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية أنظر في ذلك إلى: أحمد عاشور، وآخرون (2020)، 'دراسة قياسية لتقدير الاستثمار الخاص في مصر'، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، المجلد 28، معهد التخطيط القومي.

الإنتاج، وكذلك تراجع في قيمة الأصول الحقيقية للاستثمارات، مما يؤثر بالسلب على حجم الاستثمارات الخاصة.

وبخلاف ما سبق فقد جاءت نتائج التقدير لتشير إلى وجود أثر إيجابي لسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار ونمو الاستثمارات الخاصة، حيث بلغت مرونة الاستثمار لتغيرات سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار نحو 0.9%. وتُعد هذه النتيجة ذات دلالة بالنسبة لمصر، حيث تعكس هذه الإشارة اتجاه الدولة للإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف مما انعكس إيجابياً على توقعات المستثمرين حول مزيد من الإصلاحات إلى جانب زيادة تنافسية المنتجات المصرية وتحفيز الاستثمار وخاصة الأجنبي بغرض التصدير والاستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية لمصر مع دول العالم، وكذلك أثر إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي حيث بلغت مرونة الاستثمار الخاص لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.5%.

وإذ أن المحددات السابقة تمثل العوامل المؤثرة على حوافز الاستثمار الخاص بمصر في ظل الظروف الطبيعية، والتي حتمياً ستختلف عن العوامل المؤثرة عليه وقت الأزمات، فقد تضمن التحليل أيضاً عنصر مخاطر الاستثمار الناتج عن عدم اليقين المصاحب للأزمة وعدم التأكد بشأن مزيد من تحسينات بيئة ممارسة الأعمال، والذي بالطبع سيؤدي إلى تراجع قيمة الاستثمارات الخاصة المتوقعة بمصر في ظل أزمة كورونا وذلك وفقاً للمعدلات السابق ذكرها في جدول (3).

(2) عنصر العمل Labor

تم قياس متغير العمل في النموذج من خلال نسبة المشتغلين من قوة العمل، وتم الحصول على بيانات المشتغلين وقوة العمل خلال فترة الدراسة من بيانات مسح القوى العاملة التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(3) الإنتاجية الكلية للعوامل Total Factor Productivity

أما فيما يتعلق بالإنتاجية الكلية للعوامل فقد تم تقديرها على أساس أنها الجزء المكمل لمساهمة عنصر رأس المال والعمل بمصر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Solow Residual) (Shahin, 2010) وفيما يتعلق بمعدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بمصر، فقد أشارت نتائج المحاكاة باستخدام منهجية ديناميكيات النظم إلى أن قيمتها تبلغ نحو 1.9% سنوياً.

نتائج التقدير

في ضوء السياسات التي تبنتها الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، وفي ضوء افتراضات النموذج من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 3.9% خلال عام 2020/2019، ثم إلى نحو 2.6% خلال عام 2021/2020، ثم يأخذ في التعافي التدريجي ليسجل نحو 2.9% خلال عام 2022/2021. وبمقارنة نتائج النموذج مع سيناريوهات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وسيناريوهات صندوق النقد الدولي، يتضح اتساق نتائج النموذج المقدر مع هذه السيناريوهات وهو ما يُدلل على إمكانية استخدام هذا النموذج لدراسة أثر السياسات على مكونات عناصر الإنتاج الثلاثة ومن ثم على النمو الكلي.

خامساً: السياسات المقترحة لدفع النمو الاقتصادي في مصر

اشتركت كافة التقديرات الخاصة بتأثير الأزمة على النمو على حتمية انخفاض النمو وإن اختلف حجم الانخفاض وتفاوت توقيت التعافي وفقاً لمدى التباؤم والتفاوت حول توقيت احتواء الأزمة والسيطرة على الفيروس.

وانطلاقاً من الدور المحوري الذي تلعبه السياسات ليس فقط في تحديد الأثر الصافي لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته ومن أهمها النمو وإنما في قدرته على التعافي والانطلاق بعد الأزمة. يكون من المهم إيجاد آلية لمتابعة انعكاسات السياسات الحكومية التي تم اتخاذها على مختلف الفئات المستهدفة بشكل مستمر حتى يمكن مراجعتها في ضوء المستجدات وتحسينها بما يزيد من كفاءتها ويتطلب ذلك تواصل مع المستهدفين بشكل مباشر.

وفيما يلي مجموعة من التدخلات المطلوبة والتي يمكن من خلالها دفع مصادر النمو ومسانده قطاعاته المحركة وتم تقسيمها إلى تدخلات لها أولوية أثناء الأزمة وأخرى تدخلات بعد الأزمة وهي على النحو التالي:

التدخلات التي لها أولوية أثناء الأزمة: الحفاظ على مصادر النمو وقطاعات الاقتصاد القومي

1. حشد الجهود والموارد للسيطرة على الفيروس ودعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية حتى لا تتفاقم خسائره الإنسانية والاقتصادية.

2. دعم ومساندة القطاع الخاص الذي يساهم بنحو 70% من الناتج و77% من التشغيل خاصة الإنتاجي منه حتى يتمكن من الاستمرار والاحتفاظ بالعمالة من خلال:
- دعم الأجور سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المقاصة لمستحقات الدولة.
 - مزيد من الإعفاءات المالية مثل إعفاء جميع الشركات لمدة محددة من ضريبة كسب العمل والتأمينات الاجتماعية، وإعفاء المصانع من قيمة الرسوم المفروضة على الطرق، وتأجيل مدفوعات الكهرباء والمياه والغاز، والإسراع في عملية إصدار التصاريح والتراخيص وتخصيص الأراضي للنشاط الصناعي. (اتحاد الصناعات المصرية، 2020)
 - استمرار توفير التيسيرات التمويلية حتى تنتهي الأزمة
3. توسيع نطاق المساندة الحكومية لتشمل باقي القطاعات المتضررة الأخرى ومنها على سبيل المثال قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية الذي يساهم بما يتجاوز 10% من الناتج و15% من التشغيل، وذلك نظرا لما يواجهه القطاع من توقف نشاطه نتيجة للأزمة وتباطؤ الطلب على منتجاته خاصة في ظل ارتفاع الفائدة على شهادات بنوك القطاع العام. وقد يتضمن ذلك سرعة صرف دفعة من مستحقات المقاولين حتى يتمكنوا من الاستمرار وصندوق للطوارئ للعاملين يمكن من خلاله تحمل تكلفة إجازات العمالة في حالة الإصابة. (American Chamber of Commerce in Egypt,2020)
4. مساندة موجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ما يزيد عن 90% من إجمالي المنشآت في مصر.
5. حزم سياسات لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركا للنمو وآلية لتحقيق التحول الرقمي خاصة وأنه أثبت الدور المحوري الذي يلعبه الآن في خدمة العديد من القطاعات ومنها العمل، والتعليم والخدمات المالية، والبنوك، والخدمات الحكومية. لذلك يعتبر جزء رئيسي من البنية التحتية بمفهومها الواسع خاصة وأنه ظل محققا لمعدلات نمو مرتفعة أثناء الأزميتين السابقتين ومعدل نمو أكبر خلال الأزمة الحالية .
6. إزالة العقبات أمام التجارة الإلكترونية لكونها أحد مجالات تنشيط التجارة خاصة في ظل الإجراءات الاحترازية وتباطؤ الطلب.

7. ضمان الحد الأدنى من الدخل للفئات التالية:

- المتضررين من الأزمة من خلال استمرار تقديم منحة العمالة غير المنتظمة طالما الأزمة مستمرة
 - الفقراء ويمثلوا نحو 32.5% من إجمالي السكان¹ وذلك من خلال استمرار برامج الدعم النقدي المختلفة طالما استمرت الأزمة خاصة وأنه من المعروف أن الشرائح الدخلية الدنيا ميلها الاستهلاكي أعلى.
 - تقديم إعانة بطالة للمتعطلين نتيجة توقف أنشطتهم والعائدين من الخارج بعد دراسة أوضاعهم المعيشية.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات السابقة تتطلب تفعيل المشاركة الحقيقية ما بين الدولة والمجتمع المدني بحيث يكون المجتمع المدني داعماً لدور الدولة ومكملاً لها في تنفيذ الأهداف السابقة.
- ويضاف إلى ما سبق ضرورة تدبير موارد إضافية لتمويل الإنفاق العام المتزايد في ظل الأزمة ويمكن أن يكون ذلك من خلال ما يلي على سبيل المثال:
- دراسة إمكانية الاستفادة من آليات التمويل السريع للطوارئ والتي تتيحها المنظمات الدولية لأعضائها ومنها صندوق النقد الدولي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة مع ضرورة التأكيد على الشفافية في إدارتها وتوجيهها للقطاعات الأكثر احتياجاً في هذه الأزمة وهي القطاعات الإنتاجية والقطاعات المحركة للنمو، والصحة والتعليم.
 - إعادة توزيع مخصصات الأنشطة التي توقفت نتيجة الأزمة مثل مخصصات الفعاليات الرياضية لوزارة الشباب والرياضة، ومخصصات الإنتاج الفني وزارة الإعلام، ومخصصات الآثار والسياحة، وغيرها.
 - إعادة النظر في توزيع النفقات العامة للدولة، وتحديدًا الباب السادس في الموازنة العامة للدولة، وتوجيهه نحو دعم الأنشطة الإنتاجية والرعاية الصحية .

¹ وفقاً لأحدث بيانات لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو 2019.

▪ التدخلات بعد الأزمة فيقترح التركيز على ما يلي:

1. إطار واضح ومستقر للسياسات الاقتصادية الكلية بأهداف استراتيجية تدفع محفزات الإنتاجية الكلية وتخدم عليها كافة السياسات المالية والنقدية والقطاعية وقاعدة بيانات محدثة دوريا ومتاحة عن كافة المتغيرات.

2. التعجيل بإطلاق استراتيجية الإحلال محل الواردات مع ضرورة أن يتم تحديد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بدقة وبناء على دراسة جدوى اقتصادية سليمة بمشاركة كافة الأطراف المعنية.

3. مزيد من الجهود لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال:

- توضيح حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهو أمر ينعكس على ثقة

المستثمرين المحليين والأجانب ودافعتهم لاتخاذ قرار الاستثمار.

- إصلاحات عاجلة لمعوقات بيئة الأعمال (الإجراءات- التراخيص- الضرائب -

الجمارك.....)

4. مراجعة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري

على مستوى الخطة الاستثمارية للدولة:

- يتم توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة بدلا من تركيزها في

الأنشطة الاستخراجية والأنشطة العقارية

- زيادة نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركا رئيسيا للنمو

- يكون لقطاع الصحة مخصصات تسمح برفع كفاءته

على مستوى مخصصات النفقات بالموازنة العامة للدولة:

- مراجعة مخصصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي بحيث يكون

لهما الأولوية في الإنفاق العام باعتبارهم أهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل

الطويل.

5. منظومة صحية تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية بأعلى جودة

وبأقل تكلفة خاصة للفئات الفقيرة والتي تمثل نحو 32.5 % من إجمالي السكان وفقا

لمسح الدخل والإنفاق لعام 2019.

6. منظومة حماية اجتماعية للعمالة غير المنتظمة والعاملين بالقطاع غير الرسمي تكفل لهم الحياة الكريمة خاصة في أوقات الأزمات.
7. مراجعة قوانين العمل وما يرتبط به من قوانين التأمين الصحي والاجتماعي لتضمين الأنماط الجديدة وتحديدًا فيما يتعلق بالعمل عن بعد وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات للعاملين وأصحاب الأعمال خاصة وأن هذه الأنماط لها مزايا من توفير جزء من النفقات الرأسمالية وكذلك النفقات التشغيلية التي تعد جزء من الأعباء المالية للمؤسسات.

خاتمة

خلصت الورقة إلى أن الأزمة الحالية قد تؤدي إلى تداعيات تفوق في شدتها أي أزمات سابقة مرت بها مصر بل والعالم أجمع. أحد هذه التداعيات الهامة هو الدخول في ركود اقتصادي عالمي وما يتبع ذلك من تراجع في معدل النمو الاقتصادي العالمي ولكافة الأقاليم. وقد أثرت الأزمة سلباً على العديد من المتغيرات وقطاعات الاقتصاد المصري سواء نتيجة تأثر العالم بالفيروس وتراجع معدلات الطلب والاستثمار واضطرابات سلاسل التوريد أو توقف الأنشطة الاقتصادية وانخفاض معدل التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس. يلي ذلك التأثيرات الناتجة عن تأثر مصر بالفيروس وتوقف جزء من الأنشطة الاقتصادية نتيجة للإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس.

وفي هذا السياق بادرت الدولة باتباع سياسات للحد من تراجع معدل النمو الاقتصادي، ولتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة وكلها إجراءات هامة ومطلوبة إلا أنه من المبكر دراسة أثرها وفعاليتها، ولكن من المتوقع في ظل ارتفاع عدم اليقين المصاحب للأزمة وارتفاع سعر الفائدة حتى بعد تخفيضه أن يكون تأثير السياسة النقدية محدود خاصة على الاستثمار الخاص وبالتالي يظل المجال مفتوحاً أمام دور أكبر للسياسة المالية من خلال الاستثمارات العامة إلا أن تضخم حجم الدين الإجمالي سيظل مكبلاً لها وبالتالي يكون لإعادة تخصيص الموارد الدور الأكبر في هذه الأزمة بالإضافة إلى الاستفادة من التيسيرات المالية المتاحة من المؤسسات الدولية لمواجهة الطوارئ.

في ضوء السياسات التي تبنتها الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، وفي ضوء افتراضات نموذج الدراسة فمن المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

ليصل إلى نحو 3.9% خلال عام 2020/2019، ثم إلى نحو 2.6% خلال عام 2021/2020، ثم يأخذ في التعافي التدريجي ليسجل نحو 2.9% خلال عام 2022/2021. ولمواجهة التباطؤ المتوقع لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي كما أظهرته نتائج الدراسة قدمت الدراسة مجموعة من السياسات اللازمة أثناء الأزمة وبعد الأزمة. وفيما يتعلق بالسياسات المقترحة أثناء الأزمة فقد اشتملت على السيطرة على الفيروس من خلال دعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية. واستمرار توفير الحد الأدنى من الدخل للفئات المتضررة من الأزمة ومنها العمالة غير المنتظمة وأخيراً، مساندة مستمرة للقطاعات المتضررة حتى تتعافى من خلال توفير مزيد من التيسيرات المالية التي تضمن توافر السيولة وقدرتها على تحمل مصاريف التشغيل.

وفيما يتعلق بسياسات ما بعد الأزمة فقد خلصت الدراسة إلى أن الأزمة تُعد بمثابة فرصة لإعادة الأولويات الخاصة بالإنفاق العام وتوجيه الأولوية نحو قطاعي الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار باعتبارهم الأساس لتحقيق أي تنمية منشودة وأهم محفزات النمو في الأجل الطويل. كما تعد الأزمة فرصة أيضاً للتعجيل بإطلاق استراتيجيات الاحلال محل الواردات وكذلك لتنفيذ الاستراتيجية القومية للتحويل الرقمي إلا أن الأمر يتطلب تبني سياسات تستهدف دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركاً للنمو خاصة وأنه أثبت الدور المحوري الذي يلعبه الآن في خدمة العديد من القطاعات ومنها العمل والتعليم والبنوك والخدمات الحكومية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- اتحاد الصناعات المصرية، (2020)، ورقة اتحاد الصناعات المصرية بشأن الإجراءات العاجلة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على المستوى الاقتصادي والصناعة المصرية".
- البنك المركزي المصري، بيانات لجنة السياسة النقدية خلال شهري مارس وابريل 2020 .
- البنك المركزي المصري (2020)، "النشرة الاقتصادية الشهرية"، مارس.
- صندوق النقد العربي، (2020)، "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، ابريل
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020)، " راي في أزمة: قطاع السياحة في مصر"، العدد 3، مارس.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020)، " راي في أزمة: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر"، العدد 8، أبريل.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (2020)، "التأثير المتوقع لوباء كوفيد 19 على نمو الناتج المحلي الاجمالي"، راي في أزمة العدد 2.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (2020) " تداعيات فيروس COVID 19 على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري: السيناريوهات المحتملة واليات المواجهة"، ابريل 2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (2020)، " خطة العام الثالث 2021/2020 من الخطة متوسطة المدى 2019/18 – 2022/21"، مايو .
- وزارة المالية، (2020)، البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2021 / 2020: موازنة مساندة للنشاط الاقتصادي والتنمية البشرية والاصلاح الهيكلي، أبريل.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Asian Development Bank(ADB),(2020),”The Economic Impact of the COVID-19 Outbreak on Developing Asia”, March.
- American Chamber of Commerce in Egypt,(2020),” Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt’s Economy “, Research note, March.
- European Commission, 2013, "Impact of the Crisis on Research and Innovation Policies": *Study for the European Commission DG Research, Directorate C – Research and Innovation under the framework contract.*
- Furceri.D, and Mourougane.A, 2009, “The Effect of Crises on Potential Output: New Empirical Evidence from OECD Countries, Economic Department Working Papers No. 699.
- International Food Policy Research Institute (IFPRI),(2020), COVID-19 and the Egyptian economy :Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances”, Regional Policy Note 04, March.

- International Labor Organization,(2020),” COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses”,ILO.
- IMF, 2008, "Fiscal policy for the Crisis, Fiscal affair and research Department", IMF.
- International Monetary fund (IMF) ,(2020),” Global Economic Outlook: the Great lockdown”, April, 2020.
- Ibrahim. M. A. (2010), "Employment and Unemployment in Egypt: a System Dynamics Approach", *Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Philosophy in System Dynamics*, Department of Geography.
- Mckinsey& Company (2020),” Covid-19 : Implications for business: Implications for business”, March.
- Millard S. and Nicolae A., (2010), "The effect of the Financial Crisis on TFP Growth: A General Equilibrium Approach", Bank of England.
- OECD,2009, Measuring Capital, OECD.
- OECD Interim Economic Assessment, (2020),”Coronavirus: The world economy at risk”, OECD,March.
- Qi-Fan,W.,Xiao-,N. and Jiong,Y. (2005), "Advantages of System Dynamics Approach in Managing Project Risk Dynamics", *Journal of Fudan University (Natural Science)*, 44 (2).
- Shahin.H, 2010, “Estimation of Egypt’s Potential Output and Output Gap, Presented in 6th Eurostat Colloquium on Modern Tools for Business Cycle Analysis: the lessons from global economic crisis”.
- Surico,P and Andrea ,G. (2020),” The Economics of a Pandemic: The Case of COVID-19”, London Business school.
- United Nations Conference for trade and Development(UNCTAD), (2020),” Impact of coronavirus outbreak on global FDI flows in 2020-2021”, March
- Yilmaz,G.(2018),” Composition of Public Investment and Economic Growth : Evidence from Turkish provinces 1975- 2001”, Institute of Public Finance, Public Sector Economics Vol.42,2 PP.187-214.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

- صندوق النقد الدولي: [http:// www.imf.org](http://www.imf.org)
- البنك المركزي المصري:<https://www.cbe.org.eg/>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: <https://www.capmas.org.eg>
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: <https://www.mped.gov.eg>
- وزارة المالية:<https://www.mof.org.eg/>

ملحق الدراسة

جدول (1): بعض نماذج السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدول في مواجهة أزمة كورونا

الدولة	السياسات المالية	السياسات النقدية
الولايات المتحدة الأمريكية	<p>تخصيص حوالي 2.3 تريليون دولار أمريكي (11% من الناتج المحلي الإجمالي) لمواجهة الأزمة وتوزع على النحو التالي:</p> <p>- 250 مليار دولار أمريكي لتوفير خصومات ضريبية لمرة واحدة للأفراد</p> <p>- 250 مليار دولار أمريكي لتوسيع إعانات البطالة ؛</p> <p>- 24 مليار دولار أمريكي لتوفير شبكة أمان غذائي لأكثر الفئات ضعفاً ؛</p> <p>- 510 مليار دولار أمريكي لمنع إفلاس الشركات من خلال تقديم القروض والضمانات ودعم برنامج الاحتياطي الفيدرالي</p> <p>- 359 مليار دولار أمريكي في شكل قروض وضمانات إدارة الأعمال التجارية الصغيرة</p> <p>- 100 مليار دولار أمريكي للمستشفيات ، و</p> <p>- 150 مليار دولار أمريكي للتحويلات إلى حكومات الولايات والحكومات المحلية ،</p> <p>- 49.9 مليار دولار أمريكي للمساعدة الدولية (بما في ذلك 28 مليار وحدة سحب خاصة للترتيب الجديد لصندوق النقد الدولي للاقتراض).</p> <p>- 1.2 مليار لمساعدة المتضررين من الأزمة</p> <p>- 8.3 مليار دولار أمريكي للتأهب والاستجابة التكميلية لقانون المخصصات التكميلية</p> <p>- 192 مليار دولار أمريكي يمثلون حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي ومخصصة إلى :</p> <p>(1) اختبار الفيروسات؛ التحويلات للدول لتمويل Medical-aid ؛ تطوير اللقاحات والعلاجات والتشخيص ؛ دعم مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها .</p> <p>(2) إجازة مرضية مدفوعة لمدة أسبوعين ؛ إجازة طوارئ لمدة تصل إلى 3 أشهر للمصابين (بأجر 3/2) ؛ المساعدة الغذائية ؛ التحويلات إلى الولايات لتمويل التأمين ضد البطالة الموسع .</p>	<p>تم تخفيض سعر الفائدة الفيدرالية بمقدار 150 نقطة أساس في مارس إلى 0-0.25 نقطة أساس .</p> <p>- شراء سندات الخزينة والوكالة بالمبلغ المطلوب.</p> <p>خفض تكلفة الإقراض. خفض التكلفة الحالية للمبادلات مع البنوك المركزية الرئيسية وتمديد استحقاق عمليات الفوركس؛ توسيع خطوط مقايضة الدولار الأمريكي لتشمل المزيد من البنوك المركزية؛ عرض تسهيلات إعادة الشراء المؤقتة للسلطات النقدية الأجنبية والدولية.</p> <p>قدم الاحتياطي الفيدرالي أيضًا تسهيلات لدعم تدفق الائتمان:</p> <p>- تسهيلات تمويل الأوراق التجارية لتسهيل إصدار الأوراق التجارية من قبل الشركات ومصدري البلديات</p> <p>- تسهيلات ائتمان التاجر الأساسي لتوفير التمويل لـ 24 من المتعاملين الأساسيين الفيدراليين المضمونين بمجموعة واسعة من الأوراق المالية من الدرجة الاستثمارية ؛</p> <p>- سيولة الصناديق المشتركة لسوق المال لتقديم القروض إلى مؤسسات الإيداع لشراء الأصول من صناديق أسواق النقد الرئيسية</p> <p>-التسهيلات الائتمانية للشركات في السوق الأولية لشراء سندات وقروض جديدة من الشركات؛</p> <p>-التسهيلات الائتمانية للشركات في السوق الثانوية لتوفير السيولة لسندات الشركات المستحقة؛</p> <p>-تسهيلات قرض الأوراق المالية المدعومة بالأصول لأجل إصدار أوراق مالية مدعومة بأصول مدعومة بقروض الطلاب وقروض السيارات وقروض بطاقات الائتمان والقروض التي تضمنها إدارة الأعمال الصغيرة وبعض الأصول الأخرى ؛</p> <p>- توفير السيولة لبرنامج حماية الرواتب لتوفير السيولة للمؤسسات المالية التي تنشأ القروض بموجب برنامج حماية الرواتب في إدارة الأعمال الصغيرة الذي يوفر حافزًا مباشرًا للشركات الصغيرة لإبقاء عمالها على جدول الرواتب ؛</p>

الدولة	السياسات المالية	السياسات النقدية
	<p>(3) توسيع الإعانات المقدمة لقروض إدارة الأعمال الصغيرة .</p> <p>(4) 1.25 مليار دولار من المساعدات الدولية .</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، تم تعليق التزامات القروض الطلابية الفيدرالية لمدة 60 يومًا.</p>	<p>- برنامج الإقراض في الشارع الرئيسي لشراء قروض جديدة أو موسعة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ - توفير السيولة للمحليات لشراء السندات قصيرة الأجل مباشرة من الدولة والحكومات المحلية المؤهلة.</p>
إيطاليا	<p>17 مارس، تبنت الحكومة حزمة طوارئ بقيمة 25 مليار يورو (1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتشمل:</p> <p>(1) الأموال لتعزيز نظام الرعاية الصحية الإيطالي والحماية المدنية (3.2 مليار يورو)؛</p> <p>(2) تدابير للحفاظ على الوظائف ودعم دخل العمال المسرحين والعمال لحسابهم الخاص (10.3 مليار يورو)</p> <p>(3) تدابير أخرى لدعم الأعمال التجارية، بما في ذلك التأجيلات الضريبية وتأجيل دفع فواتير الخدمات في معظم البلديات المتضررة (6.4 مليار يورو)؛ بالإضافة إلى</p> <p>(4) تدابير لدعم عرض الائتمان (5.1 مليار يورو). في 6 أبريل، سمح مرسوم السيولة بضمانات حكومية إضافية تصل إلى 400 مليار يورو (25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). يهدف غلاف الضمان من هذا المخطط والمخططات السابقة إلى فتح أكثر من 750 مليار يورو (ما يقرب من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من السيولة للشركات والأسر (انظر أدناه)،</p> <p>وأشارت السلطات إلى أنه يجري النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات المالية</p>	<p>قرر البنك المركزي الأوروبي تقديم دعم السياسة النقدية من خلال (1) عمليات شراء أصول إضافية بقيمة 120 مليار يورو وشملت التدابير الإضافية برنامجًا إضافيًا لشراء الأصول بقيمة 750 مليار يورو من الأوراق المالية من القطاعين العام والخاص تم تخفيف معايير الضمان بشكل أكبر في أوائل أبريل. توسيع نطاق ما يسمى أطر المطالبة الائتمانية الإضافية بحيث يمكن أن تشمل هذه أيضًا قروض مضمونة من القطاع العام إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد العاملين لحسابهم الخاص والأسر. كما سمح للبنك المركزي الأوروبي للمؤسسات المهمة بالعمل مؤقتًا دون الالتزام بنسبة تغطية السيولة (LCR)</p> <p>كما قرر البنك المركزي الأوروبي المرونة في متطلبات التصنيف والتوقعات بشأن مخصصات الخسائر للقروض المتعثرة (NPLs) التي تغطيها الضمانات العامة والوقف العام المتعلق بـ COVID-19؛</p> <p>طلب البنك المركزي الأوروبي من البنوك عدم دفع أرباح الأسهم للسنتين الماليين 2019 و 2020 أو إعادة شراء الأسهم خلال جائحة COVID-19، والذي يجب استخدام رأس المال المحفوظ منه لدعم الأسر والشركات الصغيرة والمقرضين من الشركات و / أو استيعاب الخسائر في التعرضات الحالية لهؤلاء المقرضين. كما قدم البنك المركزي الأوروبي بعض التخفيف المؤقت لرأس المال لمخاطر السوق من خلال تعديل الحد الأدنى من الاحتياطي</p> <p>تشمل الإجراءات الرئيسية المعتمدة في حزم الطوارئ الحكومية: وقف سداد القروض لبعض الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك القروض العقارية والسحب على المكشوف؛ ضمانات الدولة على القروض لجميع الشركات؛ حوافز للشركات المالية وغير المالية في شكل أنشطة ضريبية مؤجلة؛</p>

الدولة	السياسات المالية	السياسات النقدية
		ضمان الدولة لبنك التنمية الحكومي - Cassa - Depositi e Prestiti لدعم الإقراض والسيولة للبنوك لتمكينها من تمويل الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم؛ مخطط التأمين ضد المصدرين.
الصين	<p>تم الإعلان عن ما يقدر بنحو 2.6 تريليون يوان (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي) من الإجراءات المالية أو خطط التمويل وتشمل التدابير الرئيسية ما يلي:</p> <p>(1) زيادة الإنفاق على الوقاية من الأوبئة ومكافحتها.</p> <p>(2) إنتاج المعدات الطبية.</p> <p>(3) تسريع صرف التأمين ضد البطالة.</p> <p>(4) الإعفاء الضريبي ومساهمات الضمان الاجتماعي المتنازل عنها.</p> <p>من المتوقع أن يكون التوسع المالي العام أعلى بكثير، مما يعكس تأثير التدابير الإضافية المعلنة بالفعل مثل زيادة سقف سندات الحكومة المحلية الخاصة بنسبة 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسينات نظام إدارة الطوارئ الصحية العمومية الوطنية، والمتبئات التلقائية</p>	<p>قدم بنك الصين الشعبي دعم السياسة النقدية وعمل على حماية استقرار السوق المالية. تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي :</p> <p>(1) ضخ السيولة بمبلغ 3.27 تريليون يوان (إجمالي) في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة ، (إعادة الشراء العكسي وتسهيلات الإقراض متوسط الأجل.</p> <p>(2) توسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم من خلال 1.8 تريليون يوان لدعم مصنعي المستلزمات الطبية والضروريات اليومية الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي بأسعار فائدة منخفضة ،</p> <p>(3) تخفيض معدلات الربو لمدة 7 أيام و 14 يومًا بمقدار 30 و 10 نقاط أساس على التوالي ، بالإضافة إلى معدل تسهيلات الإقراض متوسط الأجل لمدة عام واحد بمقدار 30 نقطة أساس ، (4) تخفيضات \$\$\$ المستهدفة بنسبة 50-100 نقطة أساس للبنوك الكبيرة والمتوسطة التي تستوفي معايير التمويل الشاملة التي تقيد الشركات الصغيرة و 100 نقطة أساس إضافية للبنوك المساهمة المؤهلة و 100 نقطة أساس للبنوك الصغيرة والمتوسطة في أبريل ومايو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (5) خفض الفائدة على الاحتياطيات الزائدة من 72 إلى 35 نقطة أساس</p> <p>(6) تمديد ائتمان البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (350 مليار يوان صيني)</p> <p>كما اتخذت الحكومة خطوات متعددة للحد من تشديد الأوضاع المالية، بما في ذلك توفير الإعانة المالية للأسر المتضررة والشركات والمناطق التي تواجه صعوبات في السداد. تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي :</p> <p>(1) تأخير مدفوعات القروض وإجراءات دعم الائتمان الأخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر المؤهلة</p>

الدولة	السياسات المالية	السياسات النقدية
		<p>(2) تحمل القروض المتعثرة للقروض التي تقدمها القطاعات المتضررة من الأوبئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة</p> <p>(3) دعم إصدار السندات من قبل المؤسسات المالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإقراض</p> <p>(4) دعم تمويلي إضافي للشركات عن طريق زيادة إصدار السندات من قبل الشركات</p> <p>(5) زيادة الدعم المالي لضمانات الائتمان</p> <p>(6) المرونة في تنفيذ إصلاح إدارة الأصول</p>
المملكة العربية السعودية	<p>تم الإعلان عن حزمة دعم للقطاع الخاص بقيمة 70 مليار ريال سعودي (18.7 مليار دولار أو 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي) في 20 مارس. وتشمل الحزمة تعليق مدفوعات الضرائب الحكومية والرسوم وغيرها من الرسوم لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة في المتاح التمويل من خلال صندوق التنمية الوطنية. كما صرحت الحكومة بأنها ستمول أي زيادة مطلوبة في الإنفاق على الصحة وقامت بإعادة تخصيص الميزانية لزيادة الموارد المتاحة لوزارة الصحة لمكافحة الفيروس. ولأن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى خسارة في الإيرادات الحكومية، فقد أعلنت السلطات أيضًا أنها ستخفض الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية في ميزانية 2020 بمبلغ 50 مليار ريال سعودي (2.0 % من الناتج المحلي الإجمالي) لاستيعاب بعض هذه مبادرات في إطار الميزانية. علاوة على ذلك، في 3 أبريل، أعلنت الحكومة باستخدام صندوق التأمين ضد البطالة (SANED) لتقديم الدعم لمزايا الأجور، ضمن حدود معينة، لشركات القطاع الخاص التي تحتفظ بموظفيها السعوديين (9 مليار ريال سعودي، 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وخففت القيود على حركة العمالة الوافدة وترتيباتها التعاقدية. في 15 أبريل، تم الإعلان عن تدابير إضافية للتخفيف من الأثر على القطاع الخاص، بما في ذلك دعم الكهرباء المؤقت للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية (0.9</p>	<p>قامت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بتخفيض أسعار الفائدة مرتين في مارس، وخفضت معدلات الريبو والريبو العكسية بنسبة 1.25 نقطة إلى 0.5% و 1% على التوالي. في 14 مارس، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار، 2.0 % من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للبنوك للسماح لها بتأجيل مدفوعات القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات. كما سيغطي البنك المركزي رسوم متاجر القطاع الخاص وكيانات معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لمدة 3 أشهر. وأعلن المحافظ أن البنك المركزي مستعد لتزويد السيولة إذا لزم الأمر. في 29 مارس، دعت مؤسسة النقد المصارف لدعم العملاء والقطاع الخاص من خلال إعادة هيكلة القروض دون أي رسوم وإعفاء العملاء من الرسوم المختلفة بما في ذلك المعاملات الإلكترونية، والأرصدة المنخفضة أقل من الحد الأدنى، وعمليات إعادة التمويل وإنهاء الاتفاقيات القائمة.</p>

السياسات النقدية	السياسات المالية	الدولة
	مليار ريال سعودي)، وزيادة دعم الموارد لقطاع الصحة إلى 47 مليار ريال سعودي.	

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي، IMF Policy Tracer

جدول (2): العلاقات بين المتغيرات الأساسية والفرعية لنموذج الدراسة

وحدات القياس	المعادلة/ القيمة	المتغير/ المعطى
جنيه / عام	(رأس المال \wedge نصيب رأس المال من الناتج) *(العمل \wedge نصيب العمل من الناتج) * الإنتاجية الكلية متعددة العوامل	الناتج المحلي الإجمالي GDP
جنيه مصري	القيمة المبدئية = نسبة رأس المال للناتج * الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس (2007/2006)	Capital رأس المال
جنيه/ عام/ عوامل الإنتاج	الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس/ (رأس المال \wedge نصيب رأس المال من الناتج) *(العمل \wedge نصيب العمل من الناتج)	Total Factor Productivity (TFP) الإنتاجية الكلية متعددة العوامل
جنيه مصري	الاستثمارات العامة + الاستثمارات الخاصة	Total Investment الاستثمارات الكلية
جنيه مصري	محسوب وفقاً لمعادلة رقم 1	Private Investent الاستثمارات الخاصة
جنيه مصري	تم استخدام بيانات الاستثمارات العامة والمنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	Public Investment الاستثمارات العامة
جنيه مصري	رأس المال / متوسط عمر رأس المال	Depreciation معدل الإهلاك
فرد	قوة العمل * معدل التشغيل	Employment التوظيف
1/1	0.75	Capital Income share نصيب رأس المال من الناتج
1/1	1-0.75	Labor Income share نصيب العمل من الناتج
عام	وذلك وفقاً لنتائج المحاكاه 25	Capital Age متوسط عمر رأس المال
1/1	1.9%	Total Factor Productivity Growth rate معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل
%	تم استخدام البيانات الخاصة بمعدلات التشغيل المتاحة على موقع الجهاز المركزي للتعبنة العامة والاحصاء	Employment Rate معدل التشغيل
جنيه مصري / دولار أمريكي	تم استخدام البيانات الخاصة بسعر الصرف والمنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي	Exchange Rate سعر الصرف
%	تم استخدام البيانات الخاصة بسعر الفائدة والمنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي	Interest Rate سعر الفائدة
%	تم استخدام بيانات الخاصة بمعدلات التشغيل المتاحة على موقع الجهاز المركزي للتعبنة العامة والاحصاء	Inflation Rate معدل التضخم